نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العددان ١٧٩ - ١٨٠ فبراير/شباط ٢٠٠٣ - مارس/آذار ٢٠٠٣

العدوان الأمريكى البريطانى على العراق

مضت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على رأس أقلية دولية فى عدوانهم على العراق، ليضيفوا عمقاً أكثر خطورة للمأزق الذى تعيشه المنطقة فى الشهر الثلاثين للانتفاضة الفلسطينية، وتضع كيان الأمة العربية ذاته هدفاً وساحة لحركة مشاريع الهيمنة الإمبراطورية التى تداعب مخيلات الإدارة الأمريكية، وتعصف بمجمل أوضاع حقوق الإنسان فى البلدان العربية، وربما تضيف نكبة جديدة تصبح قضية العرب المركزية لعقود قادمة.

فعلى ناصية القرن الـ ٢١ تقوم القوة العظمى الرئيسية فى العالم بالإطاحة بالأمن والاستقرار الدولى، وهى التى كان مفترضاً أن تقود الأسرة البشرية بتجاههما، غير أن مجمل المبادئ والقيم التى ناضلت الأسرة الإنسانية لإرسائها طوال عقود وعهود مضت صارت الضحية على مذبح مشاريع الهيمنة الإمبراطورية للإدارة الأمريكية والمصالح الضيقة والآنية لشخوص أعضائها.

وكانت مبادئ العدالة والقانون والاستقلال والحرية وحقوق الإنسان التى تتشدق بها الإدارة الأمريكية هى أولى ضحايا عودة الهمجية الاستعمارية بعد أن كان العالم لفظها وظنها اندثرت مع نهاية القرن الـ ٢٠ بكل دمويته.

لم تكترث الإدارة الأمريكية بصيحات عشرات الملايين الرافضة فى شتى بقاع الأرض لنواياها وسلوكها العدوانى، بل إنها حتى لم تهتم أو تلتفت إلى أنها حينما تمارس قوتها العسكرية الساحقة ضد إحدى الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة وانتهاكاً لميثاقها فهى تؤسس لنظام دولى مختلف تسوده قوانين القوة وعلاقات الغاب وتفتح الباب واسعاً أمام تعريض مجمل الأمن الجماعى الدولى للخطر.

كما أن الادعاءات الزائفة التى روجتها حول قيام الشعب العراقى باستقبال قواتها الغازية وما تحمله معها من مساعدات إنسانية بالأهازيج والورود هو عنصرية محضة واستهانة بشعب عربى شارك فى وضع اللبنات الأولى للحضارة الإنسانية قبل آلاف السنين، دون اهتمام بما قد يؤدى إليه ذلك من زيادة تدهور للأوضاع الإنسانية الكارثية التى يعانيها الشعب العراقى نتيجة الحصار الدولى - الأمريكى بالدرجة الأولى طوال الاثنى عشر عاماً المنصرمة.

بل إنها حتى لم تتردد فى التلميح والإفصاح عن نواياها الاستعمارية بإعادة رسم خريطة المنطقة والسيطرة على موقعها الجغرافى الحيوى بما يتناسب وأطماعها فى سلب ثروات المنطقة ومواردها الطبيعية وعلى رأسها سلعة النفط الاستراتيجية بما يمهد لها تكريس هيمنتها على العالم وانفرادها بصناعة القرار الدولى ووضع آليات ومحددات جديدة للعلاقات الدولية وإطاحة أية طموحات لقوى عالمية رئيسية فى منافسة هيمنتها فى المستقبل.

وبالطبع فإن المشروع العنصرى الصهيونى الاستيطانى ليس ببعيد عن جوهر المعارك الدائرة، ولكنه فى القلب منها تماماً، بما ستؤدى إليه تداعيات هذا العدوان من أبعاد إضافية للخلل الحاصل فى التوازنات الإقليمية والدولية لصالح الاحتلال والعدوان الإسرائيلي والذى يلقى دعماً مطلقاً وحماية فجة من الإدارة الأمريكية على حساب الحقوق العربية المشروعة التى تكفلها عشرات القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة.

وهذا التخوف تؤكده مواقف الإدارة الأمريكية المتتالية بدءاً من استخدام حق الفيتو فى مجلس الأمن وحتى المضمون الخاوى لخارطة الطريق الذى تحتكر توقيت وآليات إعلانه.

لقد فرضت هذه التطورات الأكثر خطورة أن يأتى هذا العدد خاصاً فى محتواه وتناوله وتبويبه.

العدوان على العراق

سيبقى يوم العشرين من مارس/آذار ٢٠٠٣ محفوراً فى الذاكرة الجمعية للأسرة البشرية بما يجسده من آثار سلبية وخيمة على مستقبل العمل الجماعى الدولى، وعلى مستقبل الأمة العربية، وقبلهما على مستقبل الشعب العراقى الذى تركه العالم فريسة للأطماع الاستعمارية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، بعد أن سبق وتركه فريسة لحصار دام قرابة ١٣ عاماً أوقع أكثر من مليون ونصف المليون شهيد من مختلف فئاته وقطاعاته وأجياله العمرية، وعلى رأسها الأطفال.

الحرية المزعومة

فتحت الادعاءات الزائفة بتحرير الشعب العراقى من قمع حكامه، أطلقت الإدارة الأمريكية عدوانها السافر وغير المشروع، الذى جاء على النقيض من إرادة غالبية المجتمع الدولى، وما شهده مجلس الأمن من جلسات عاصفة تفضح إصرار الإدارة الأمريكية على تقويض مساعى الحل السلمى للأزمة.

عدوان على الشرعية

ووجدت الإدارة الأمريكية بعد محاولات عدة أن إصرارها على استصدار قرار يجيز عدوانها ويضفى عليه الشرعية يصطدم بالرفض الفرنسى الروسى الصينى الألمانى القوى.

وأيقنت بأن محور الرفض الدولى لن يحتاج حتى إلى استخدام حق النقض "الفيتو" وأن الرفض سيكون نصيب مشروع قرارها فى مجلس الأمن، فامتنعت الإدارة الأمريكية عن عرض مشروع قرارها على المجلس للتصويت، ومضت فى عدوانها غير عابئة سوى بأطماعها ومخططاتها.

الافتئات على حق الشعوب

هذه المخططات التى لم تخجل عن الاستهانة بالعقلية البشرية، فأعلنت بوضوح أنها تستهدف الإطاحة بالحكومة العراقية الشرعية وتفتأت على حق الشعب العراقى فى تقرير مصيره واختيار نظام حكمه، كما لم تخجل من إعلان نواياها لإقامة حكم عسكرى أمريكى وإدارة مدنية أمريكية تحكم العراق، قبل أن تتولى تربية شعبه على أصول الديمقراطية الأمريكية القادمة على أسنة الرماح.

جريمة العدوان

إن الولايات المتحدة، وهى كانت قد حشدت عشرات الآلاف من جنودها فى محيط العراق وجواره منذ أكتوبر/تشرين أول الماضى، لم تتجه إلى مجلس الأمن سوى لأنها أرادت إضفاء الشرعية الزائفة على عدوانها، ولم تتحمل مجرد تأجيل عدوانها لأنه لا يتناسب مع خططها العسكرية الجاهزة.

وهى عندما امتطت جواد قوتها، فهى كانت تدرك يقينا بأنها تعتدى على الشعب العراقى الذى لم يطلب مساعدتها، وتعتدى على الشرعية الدولية وإرادة المجتمع الدولى، وتعتدى أيضاً على مشاعر شعوب وأمم العالم الذين عبروا فى أضخم مظاهر الاحتجاج عن رفضهم المسبق لهذا العدوان، ولكنها لم تعبأ بكل ذلك، ومضت فى ارتكابها لجريمة العدوان الآثم.

لقد كان فقهاء القانون الدولى وعلماء السياسة يجهدون أنفسهم منذ العام ١٩٧٤ لوضع تعريف لمفهوم جريمة العدوان كى يتسنى حظرها قانوناً، وهم لم يعودوا كذلك بحاجة لإجهاد أنفسهم، فمجرد استخلاص المنطلقات والمحددات التى اعتمدتها الإدارة الأمريكية لتأسيس حربها وعدوانها الجارى سيؤدى إلى اكتشاف خصائص هذه الجريمة "العدوان" بما يساعد فى وضع تعريف جامع مانع لها.

شرعية القوة الساحقة

لقد استندت الولايات المتحدة الأمريكية فى عدوانها على شرعية قوتها الساحقة، واستخدام ما تحوزه ترسانتها العسكرية من أسلحة تدمير هائل، لا تقل فى آثارها عن أسلحة الدمار الشامل التى تشدقت بأنها تستهدف نزعها من خلال حربها.

بل إنها إلى جانب دعاياتها المفرطة

حول أسلحتها التى تنوى استخدامها، فإنها رفضت أن تعطى أية تعهدات بأنها لن تستخدم أسلحة محظورة، بل ومع مضى الوقت اعترفت بأنها تستخدم القنابل العنقودية المحظورة، ودافعت عن استخدامها للقذائف المخضبة باليورانيوم المنضب، بل وزادت بأنها لن تستبعد استخدام أسلحة نووية إذا ما استخدم العراق أية أسلحة كيماوية أو جرثومية ضد قواتها المعتدية.

فضلاً عن ذلك فإن حليفتها بريطانيا رفضت بشكل قاطع أن تعطى أية تعهدات بعدم استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمحرمة دولياً، بعدما نقلت المصادر الصحفية البريطانية أنها تقوم بشحن عشرات الآلاف منها مع عتاد قواتها المتوجه إلى العراق.

احتلال غاصب

إنه مما يثبت انعدام أى إحساس بالمسئولية تجاه الحياة البشرية لدى القادة السياسيين والعسكريين للولايات المتحدة وحلفائها، هو عدم اكتراثهم التام بحياة العراقيين الأبرياء، فهم قد بنوا خططهم المتفائلة على توجيه ضربات واسعة التدمير إلى الأراضى العراقية، وعلى رأسها العاصمة بغداد لتقويض القدرات الدفاعية العراقية، غير عابئة بأكثر من خمسة ملايين نسمة يقطنون المدينة.

وكان من بين ملامح الاستخفاف بخبرة الشعوب، أن الإدارة الأمريكية التى لطالما عملت على نفى حقيقة أطماعها فى الثروة النفطية العراقية وما تمثله من أداة استراتيجية لتحقيق مشاريع هيمنتها العالمية، وجهت جهودها الرئيسية للاستيلاء على حقول النفط العراقى وتأمينها للاستفادة منها فى القريب العاجل لتسديد فاتورة العدوان وسد العجز فى ميزان المدفوعات الأمريكى.

وهكذا فإن حماية أرواح البشر هو أمر نسبى لدى قوى العدوان، فى حين يكون تأمين النفط هو ضرورة مطلقة، فتصدر تصريحات القادة العسكريين لتفتخر بأن قواتهم قد تمكنت من تأمين المئات من حقول النفط، فيما يكون الاعتذار أمراً سهلاً حينما يسقط الضحايا العراقيين، وإن كانوا من المدنيين.

صدمة المقاومة

إن عنصرية الإدارة الأمريكية تبدو أكثر وضوحاً للعيان عندما تصورت أنها بنجاح العملية التى أطلقت عليها "قطع الرأس" والتى استهدفت من ورائها اغتيال الرئيس العراقى صبيحة ٢٠ مارس/آذار ستؤدى إلى استسلام الشعب العراقى بدلاً من تصديه ومقاومته للغزاة.

كما أن هذه العنصرية تنعكس بوضوح فيما أشيع عن ورود وأهازيج ستستقبل بها القوات الغازية لأنها ستوزع ما يسمى بـ"المعونة الإنسانية" على هذا الشعب الذى ساهم فى بناء الحضارة الإنسانية.

إن الارتباك الذى أصاب القوات المعتدية نتيجة المقاومة الشعبية الواسعة، وإن لم يقوض من فرص العدوان فى تحقيق أهدافه على مدى أطول، إلا أنه أصابه بصدمة ورعب أكثر قوة مما أرادوه للشعب العراقى.

ولقد انعكس هذا الارتباك بشكل كبير فى خمسة ملامح أساسية :

- اشتداد رحى القصف الجوى والصاروخى للعاصمة العراقية دون تحوط من احتمالات إصابة الأهداف المدنية
- تزايد استخدام الأسلحة المحظورة بما لها من آثار وخيمة على المدنيين العراقيين
- إطلاق النيران على المدنيين خوفاً من العمليات الاستشهادية
- تشديد الحصار والقصف على مدن الجنوب العراقى بما يهدد بكوارث إنسانية كبيرة
- تبادل النيران فيما بين القوات المعتدية

ولقد أدت تزايد أعمال القصف على العاصمة بغداد وضواحيها إلى وقوع إصابات واسعة بين المدنيين، والذين بلغت حصيلتهم عند تحرير هذا العدد إلى قرابة (٨٠٠) الثمانمائة شهيد وقرابة الخمسة آلاف جريح من المدنيين وحدهم، وأحجمت الحكومة العراقية عن تقديم أية إحصاءات متكاملة عن الخسائر فى الأرواح فى صفوف قواتها لعدم التأثير على الروح المعنوية.

وكان من أبرز الجرائم التى ارتكبتها القوات الغازية، قصف سوق القادسية المكتظ فى قلب بغداد فى اليوم الرابع من انطلاق العدوان، مما أدى إلى استشهاد ١٥ مدنياً واصابة العشرات، وكذا جريمة قصف سوق النصر فى قلب العاصمة فى اليوم الثامن، مما أدى إلى استشهاد ٦٢ مدنياً وجرح عدد مماثل.

كما أدت حالة الارتباك فى صفوف القوات الغازية إلى قيام وحدة منهم بإطلاق النار عشوائياً بالقرب من مدينة النجف المقدسة على حافلة تقل ثلاثة عشر شخصاً من النساء والأطفال، فقتلت ٧ منهم وأصابت اثنان آخران.

كما قامت القوات الغازية بمحاصرة مدينة البصرة وتدمير مرافق المياه ومحطات الطاقة الكهربائية فيها، قبل أن يعيد السكان ترميم بعضها، بما ينذر بوقوع كارثة إنسانية محدقة فى المدينة المحاصرة والتى يقطنها أكثر من مليون نسمة.

فضلاً عن ذلك، فقد أدى زيادة الارتباك بين صفوف القوات الغازية إلى جانب عدم التحوط، إلى تبادل إطلاق النيران دون تمييز، بما أوقع إصابات واسعة فى صفوفها، فيما سمى بقصة "النيران الصديقة".

الاستهتار بالأرواح

وكما كانت حوادث النيران الصديقة كاشفة لمدى الارتباك فى صفوف القوات الغازية، فإنها كذلك كانت كاشفة عن مدى استهتار القوات الغازية بأرواح المدنيين، حيث صرح أحد الجنود البريطانيين الذين أصيبوا بهذه النيران من طائرة مروحية أباتشى أمريكية فى محيط البصرة قائلاً "..إنهم لا يكنون أى احترام لحياة المدنيين العراقيين .. إنهم يتصرفون بأسلوب رعاة البقر .. لقد أشرنا إليهم بالأعلام البريطانية لنؤكد وجودنا بين المدنيين، ولكنهم أطلقوا النيران علينا ..".

"اتفاقات جنيف" فجأة

وبعد أن أطاحت الولايات المتحدة الأمريكية بقواعد القانون الدولى عبر عدوانها غير الشرعى على العراق، وبعد أن كانت ضربت عرض الحائط باتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بالأسرى من خلال إنكارها لحقوق الأسرى العرب والأفغان المحتجزين فى قاعدتها بجوانتانامو بكوبا، فاجأ الرئيس الأمريكي العالم بالحديث عن اتفاقيات جنيف وضرورة الالتزام بها من جانب الحكومة العراقية بخصوص معاملتها للأسرى من القوات الأمريكية وحلفائها.

كما فاجأ "رونالد رامسفيلد" وزير دفاعه العالم بقوله أن عرض التليفزيون العراقى الرسمى لقاءات تمت مع الأسرى الأمريكيين هو انتهاك لاتفاقيات جنيف.

ووسط هذا السيل من المفاجآت الأمريكية، ووسط الجدل القانونى حول ما إذا كان التقاط صور للأسرى هو انتهاكاً من عدمه، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها قد سبقوا العراق فى الانتهاك عندما سمحت لمصورى الفضائيات الدولية بالتقاط صور للأسرى العراقيين.

كما أنها خالفت اتفاقية جنيف الرابعة بقصفها للأهداف المدنية ولو على سبيل الخطأ، حيث تقضى الاتفاقية بضرورة التحوط وعدم تعريض المدنيين للخطر.

وفى كل الأحوال، فإن المنظمة العربية لحقوق الإنسان تجد أنه من الضرورة أن تطالب القوات المعتدية والجيش العراقى بالالتزام الصارم بنصوص اتفاقيات جنيف ومبادئ القانون الدولي الإنساني والحفاظ على حقوق الأسرى والامتناع عن قصف الأهداف المدنية من جانب القوات المتحالفة، كما تناشد الدول الأطراف السامية المتعاقدة فى اتفاقيات جنيف للعام ١٩٤٩ الاضطلاع بمسئولياتها فى ضمان احترام الاتفاقات.

استنكاف الضمائر اليقظة

لعله من المهم وسط كل هذا العبث الأمريكى البريطانى بمقدرات الشعوب، أن تتم الإشارة إلى وجود ضمائر يقظة تتجذر فيها المشاعر الإنسانية الحية وتتجسد فيها الضمائر اليقظة.

ونشير فى ذلك إلى تتابع أربعة استقالات لدبلوماسيين أمريكيين منذ ما قبل العدوان وحتى الساعات الأولى من بدأه، وعبرت رسائل استقالاتهم جميعاً عن رفضهم لسياسة الإدارة الأمريكية التى تتناقض مع قيم المجتمع الأمريكى ومبادئ القانون الدولى، كما أوردت المصادر الصحفية الأمريكية أن قرابة الألف من عناصر قوات الحرس الوطنى الأمريكى الذين شاركوا فى حرب الخليج الثانية وتم استدعائهم رسمياً قد رفضوا السفر الى منطقة الخليج للمشاركة فى العدوان الأمريكى رفضاً منهم للأسس التى بنت عليها الإدارة الأمريكية حربها.

وفى بريطانيا، فقد تتابعت سلسلة الاستقالات من وزارة حزب العمال الحاكم، حيث تقدم وزيرين باستقالتهما من الوزارة، وكذلك نائب أحد الوزراء، فضلاً عن استقالات أخرى من عضوية الحزب، أبرزها استقالة عضوين عماليين فى مجلس العموم، رافضين الاستمرار فيما اعتبروه مشاركة فى الجريمة.

كما مارس جنديان بريطانيان حقهما فى الاستنكاف الضميرى، وامتنعا عن الانضمام إلى صفوف وحداتهما فى ميدان العدوان على الأرض العراقية، قائلين "أن هذه الحرب غير مشروعة".

التراث الحضارى العراقى تحت الخطر

واستمراراً لمخالفاتها للقانون الدولى، انتهكت قوات التحالف معاهدة لاهاي

لحماية التراث الحضاري، فقصفت متحف الملك غازي الأول الذي حكم العراق في الفترة من ١٩٣٣ إلي ١٩٣٩ جنوبي العاصمة العراقية، والذى يضم العديد من المقتنيات والآثار التي تخص العائلة الهاشمية، كذلك لحقت أضرار جسيمة بمتاحف تكريت والموصل في محاولة لمحو الحضارة العراقية ذات السبعة آلاف عام.

وتواجه مدينة أور السومرية التي يرجع عمرها إلي أربعة آلاف عام، وتبعد مائة كيلو متر إلي الجنوب من مركز انطلاق قوات التحالف، خطر التدمير والقصف أيضاً.

وقد دعا المدير العام لليونسكو أطراف النزاع للمحافظة على التراث الإنساني والثقافي للشعب العراقي، كما أعرب عن مخاوفه من إمكان تعرض متحف بغداد الوطني الذي يعد أحد أهم متاحف الشرق الأوسط للتخريب أثناء القصف.

صواريخ أمريكا الذكية

ورغم ما أعلنته الولايات المتحدة عن دقة أسلحتها ووصفها بالأسلحة الذكية التى تصيب أهدافها بدقة متناهية، ضلت عدد من الصواريخ أهدافها خلال الأسبوعين الأولين من سير العمليات الحربية حيث سقطت خمسة صواريخ في الصحراء السعودية المتاخمة للمنطقة الحدودية مع كل من الكويت والعراق، كما سقط وفقاً لمصادر إيرانية ثلاثة صواريخ في أراضى إيرانية بالقرب من الحدود العراقية، بل أن أحد هذه الصواريخ أصاب مستودع نفط فى مدينة عبدان وأصاب شخصين، كذلك سقط أكثر من صاروخ فى جنوب تركيا، وقد قدمت كل من السعودية وإيران وتركيا احتجاجات إلى الولايات المتحدة طالبت فيها عدم تكرار مثل هذه الحوادث مستقبلاً، واحترام المجال الجوى لهذه الدول.

النفط .. الهدف رقم ١

كما سبق ذكره، تفاخرت قيادة العدوان بأنها قد تمكنت من تأمين المئات من حقول النفط فى جنوب العراق، وهى التى كانت تدعى أن الحكومة العراقية سوف تعمل على إحراق آبار النفط وتدمير موارد وثروات العراق، لإثبات أنها لا تكترث بمستقبل شعبها.

وعلى ما يبدو، فإن قادة العدوان وهم ينظرون إلى النفط باعتباره الهدف رقم ١ فهم يتصورون أن الشعب العراقى يخشى كارثة بيئية من احتراق النفط،، وهو أمر مرفوض قطعاً،، ولا ينظر بجلل أشد إلى احتلال بلده ونهب ثرواتها.

إن الادعاءات الأمريكية القائلة بأن ثروات العراق ونفطه ليست هدفاً فى حد ذاتها، وأن الولايات المتحدة تملك من الثروة النفطية ما يكفيها، هو أمر تكذبه أولاً عقود إعادة إعمار ما سيسفر عنه هذا العدوان التى منحها قادة العدوان إلى شركات أمريكية منذ ما قبل العدوان بعدة أسابيع.

كما تفنده الأرقام الرسمية الأمريكية ذاتها بشأن حجم تعاملات الولايات المتحدة فى السوق النفطى، والتى تفيد بأن الولايات المتحدة تستهلك ٣٣ % فقط من إنتاجها، وتستورد باقى احتياجاتها من الخارج، لتحقيق هدفين أساسيين، الأول المحافظة على الاحتياطى النفطى الأمريكى الخام وزيادة المخزون النفطى المستورد، والثانى هو ارتفاع تكلفة استخراج النفط الأمريكى إلى ثمانى أضعاف تكلفة استخراج النفط العربى ومنه النفط العراقى.

وتقدر التصريحات الأمريكية ذاتها أن النفط العراقى يمثل ١١ % من الاحتياطى النفطى العالمى كثانى أكبر احتياطى بعد المملكة العربية السعودية، ويصل تقدير بعض المصادر الصحفية الأمريكية إلى أن النفط العراقى يمثل ٢٠% على الأقل من الاحتياطى العالمى كله، بما يرفع العراق للمركز الأول بين الدول النفطية فى العالم.

ولا يتوقف الأمر عند حد هذه الدوافع الاقتصادية البحتة، ولكنه يتجاوزها إلى ما تمثله السيطرة الأمريكية على هذه السلعة الاستراتيجية كوسيلة أساسية لفرض هيمنتها الإمبراطورية على المجتمع الدولى.

حيث ستمكنها السيطرة على العراق من السيطرة الجيو استراتيجية على منابع النفط فى الخليج العربى، وبالتالى التحكم فى أسعاره وتسويقه بالنسبة للقوى العالمية الأخرى، وتقويض فرص تمكين المنافسين الاقتصاديين، كالصين والاتحاد الأوروبى من استكمال عمليات صعودهم الاقتصادى والمنافسة السياسية دولياً فى المستقبل، وهو ما تبين خلال حرب الولايات المتحدة فى أفغانستان.

وهو ما قد يفسر بشكل كبير أسباب الرفض الفرنسى الألمانى الصينى الروسى لإضفاء الشرعية على العدوان الأمريكى، بصرف النظر عن احتمالات تعديل مواقفهم لتعزيز دورهم فيما بعد العدوان فى هذه المنطقة الحيوية من العالم.

النظام الدولى فى قلب العاصفة

إن الإصرار الأمريكى على النيل من سلامة العراق وسيادته، هو فى كافة الأحوال عدوان غير شرعى على حقوق الشعب العراقى، بصرف النظر عن محاولات الإدارة الأمريكية الإيحاء بأن القرار ١٤٤١ يتيح لها القيام بهذا العدوان.

إن استقرار النظام الدولى الحالى الذى ترسخ على المبادئ البازغة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية مجسداً فى هيئة الأمم المتحدة وميثاقها لتخليص العالم من شرور الحرب وآثارها المدمرة بات فى مهب الريح وينذر بوضع نهاية لهذا النظام.

وعقب بدء عدوانها على العراق، واصلت الولايات المتحدة مساعيها لنيل الشرعية الزائفة ولو ضمنيا لعدوانها، وقد جوبهت مختلف المشاريع التى طرحها الأمين العام للأمم المتحدة والتى هدفت لاستعادة المنظمة الدولية لدورها وعافيتها بالرفض من جانب القوى الرافضة للحرب للشك فى كونها قد تضفى شرعية ضمنية على العدوان، فيما عدا القرار المتعلق باستئناف برنامج النفط مقابل الغذاء، والذى تتلخص التعديلات التي قدمها الأمين العام عليه في عدد من النقاط هي:

١- إصدار قرار من مجلس الأمن يسمح للأمم المتحدة بموجبه باستخدام عائدات النفط العراقية وأمواله المجمدة في العديد من البنوك في الخارج لتعمير ما دمر على أيدي القوات الأمريكية والبريطانية.

٢- للأمم المتحدة الحق الكامل في التعاقد مباشرة مع الشركات المستوردة للنفط العراقي والتعاقد كذلك مع الشركات الموردة للمواد الغذائية للعراق.

٣- تعمل الأمم المتحدة بمفردها -دون مساعدة من الحكومة المركزية المرتقبة في بغداد-على توزيع المواد الغذائية في كل المحافظات العراقية وعدم الاكتفاء بالمناطق الشمالية كما كان الوضع قبل الحرب.

ربما كانت هذه التعديلات مفهومة فى إطار رغبة الأمم المتحدة لاستعادة دورها، ولكنها قوبلت بانتقادات عديدة لأنها لا تترافق مع مساعى لإدانة العدوان الدائر الآن فى العراق وإصدار قرار بالوقف الفورى للحرب -حتى إذا استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضده-، أو حتى اللجوء إلى الجمعية العامة بمقتضى صيغة التحالف من أجل السلام لإصدار قرار سياسى ملزم بوقف العدوان، يحتاجه الشعب العراقى فى معركته أكثر من حاجته لمساعدات إنسانية، فالخشية من استئناف العمل بقرار النفط للغذاء من دون تعاون مع الحكومة الشرعية فى العراق وبالاستناد إلى مساعدة القوات المعتدية يضفى فى نهاية الأمر شرعية ضمنية على العدوان.

وتثور التساؤلات عما إذا كان المجتمع الدولى بات يطالب الشعب العراقي الذي أنهكه حصار جائر استمر إثنى عشر عاماً، بتكريس عائدات نفطه لإعادة تعمير ما دمر على أيدي قوات التحالف تحت سمع ونظر العالم، استمراراً لتخاذل المجتمع الدولى فى الاضطلاع بمسئولياته.

إن المجتمع الدولى حينما يقترح إجراء مثل هذه التعديلات، فإنه يعتبر أن الحكومة العراقية الحالية قد أوشكت على السقوط، ويدعم مشاريع الولايات المتحدة فى تولى مقاليد الحكم في العراق التى تسربت حولها الكثير من السيناريوات، وهذا بحد ذاته انتهاك لميثاق الأمم المتحدة الذي لا يزال العراق بحكومته الشرعية دولة عضو فيها.

وقد رفض العراق قرار مجلس الأمن رقم ١٤٧٢ الصادر في ٢٨ مارس/آذار، والذي يفوض الأمين العام اتخاذ الإجراءات المناسبة لمدة ٤٥ يوماً قابلة للتجديد، لتكييف برنامج النفط مقابل الغذاء مع وضع الحرب الراهن، وأكد العراق أنه لن يسمح بتنفيذ القرار دون موافقته. وأكدت منسقة وكالات الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية، إن المساعدات الإنسانية التي سوف تقدمها الأمم المتحدة بعد الحرب ستنفذ دون انتظار ضوء أخضر من مجلس الأمن أو من أي سلطة عسكرية.

لجنة حقوق الإنسان .. وأسئلة المستقبل

فشلت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان -المشكلة من ٥٣ دولة منتخبة، وتمارس الرقابة على مدى التزام الدول الأعضاء بالمواثيق الدولية- في دورة انعقادها الـ ٥٩ الجارية حالياً في الموافقة على مشروع قرار تقدمت به كل من سوريا، والسودان، وماليزيا، وليبيا، وبوركينا فاسو، وزيمبابوي، والجزائر، وروسيا، والكونغو، يجيز عقد جلسة خاصة لبحث العدوان على العراق، وما يترتب عليه من أوضاع إنسانية كارثية، رفضته غالبية اللجنة، وتفاوتت مبررات

الرفض الصادرة عن ٢٥ دولة عضوة فى اللجنة بين ادعاءات البعض بأن عقد هذه الجلسة تسييس لأعمال اللجنة، وادعاء البعض الآخر أن مجلس الأمن فقط هو الذي يجب أن يضطلع بمناقشة هذه المسألة، فيما أيدت أقلية من ١٨ دولة القرار، وامتنعت ٨ دول عن التصويت، وغابت ثلاثة دول أخرى.

وقد عبر مندوب ماليزيا عن رفض بلاده لموقف اللجنة قائلاً "..أنه لا شك أن يوم السابع والعشرين من مارس/آذار ٢٠٠٣ سيظل نقطه سوداء في تاريخ لجنة حقوق الإنسان.." .

نظرة فى مشروع القرن الأمريكى الجديد

إن الحملة العسكرية على العراق بهدف تغيير النظام فيه قديمة وليست وليدة الإدارة الحالية فى البيت الأبيض أو وليدة ما بعد أحداث سبتمبر/أيلول، وإنما تجئ منسجمة مع خطة الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة، والتى تولدت منذ مطلع التسعينيات لجعل العراق مدخلاً، ليس للهيمنة على المنطقة فحسب، بل لفرض مشروع الدولة الأمريكية الكبرى صاحبة السلطة والهيمنة المطلقة على العالم.

وذلك بمباركة ممكنة من المؤسسات الدولية المتمثلة فى الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى، أو بتخطيها، إذا لزم الأمر، وفقاً لمنظور متجذر داخل إدارة بوش يرى أن هذه المؤسسات تمثل حقبة انتهت ويجب أن تزول لانتفاء مبررات وجودها كسابقتها "عصبة الأمم" فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، ليسود العصر الأمريكى.

فتذرع أمريكا بدعاوى امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وتهديده لجيرانه وصلته بالتنظيمات الإرهابية وانتهاكه لحقوق الإنسان، لا يخفى أهداف الولايات المتحدة المتمثلة فى مبادئ "مشروع القرن الأمريكى الجديد" لضمان تفوقها العسكرى عالمياً ومنع نهوض أية قوة منافسة لها وربط أمنها القومى بالمصالح والقيم الأمريكية، وهو مشروع برز علناً منذ مطلع التسعينيات حين انتهت الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفيتى وانهيار حلف وارسو، وحرب تحرير الكويت.

إن إدارة بوش تحركها قناعة راسخة تقوم على استراتيجية مدروسة مؤداها أن احتلال العراق والقضاء على حكومته سيقدمان نموذجاً ديمقراطياً للعرب يتعين عليهم اتباعه (رهبةً) حتى يتسنى لها إعادة ترتيب الشرق الأوسط وفقاً للمصالح والقيم الأمريكية، وإحداث تغييرات تفضى فى النهاية إلى حل الصراع العربى – الإسرائيلي لصالح الأخيرة.

وهذه الحقيقة أعلنها بوش أمام معهد "أميركان انتربرايز" فى فبراير/شباط، حين أفصح عن قناعته بأن قيام نظام جديد فى العراق سيفسح المجال أمام تغييرات إيجابية فى المنطقة وسيستخدم "كمثال مهم جداً للحرية يلهم البلدان الأخرى، وسيشكل بداية مرحلة جديدة للسلام فى الشرق الأوسط ويحرك التقدم نحو دولة فلسطينية ديمقراطية حقاً، وأن الأنظمة الأخرى ستتلقى تحذيراً واضحاً بأن دعم الإرهاب لن يكون مقبولاً".

ولأن بوش يعنى بالإرهاب المقاومة الفلسطينية للاحتلال فإنه توقع من الدول العربية أن تساند قيام دولة فلسطينية (بالشروط الأمريكية) مسالمة وديمقراطية تعلن بوضوح أنها ستكفل أمن إسرائيل.

لذلك فلا مجال للوهم بأن الخطط الأمريكية فى المنطقة يمكن تحقيقها على ركائز مبادرة باول "للشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط" بطريقة سد الفجوات "بالأفكار" "والأموال".

فباول أكد أمام لجنة الاعتمادات فى مجلس النواب الأمريكى فى ١٣ مارس/آذار، وبعد ثلاثة أشهر من إطلاق مبادرته، أن استراتيجية بلاده فى المنطقة إذا لم تنفذ عبر الأمم المتحدة، ويعنى تبنى مجلس الأمن قراراً بغزو العراق، فإنه "عندئذ يجب أن نكون جاهزين لاستخدام القوات المسلحة الأمريكية".

ولا مجال للوهم أيضاً أن سياسة واستراتيجية الولايات المتحدة تجاه العراق، كمدخل لمشروع القرن الأمريكى جديدتين، وأن موقف باول طرأ نتيجة لضغوط الصقور فى إدارة بوش عليه، وإنما هى وحسب قوله"سياسة شاملة للمنطقة.. تم تطويرها عبر إدارتين وخلال سنوات عديدة، ولا تزال هى سياستنا، تقودها مصالحنا القومية الخاصة".

إن الولايات المتحدة وقد بدأت ضرباتها العسكرية، مستخدمة جيوشها وعتادها الحربى المميت ضد العراق لاحتلاله وتغيير نظامه، لا تضع فى اعتبارها إلا تحقيق حلمها، وصياغة العالم وفق أسس تتفق وتتماشى مع مصالحها، دونما إلتفات لاعتراضات شعوب العالم ومؤسساته الدولية، ليتم بذلك تحكمها منفردة فى قراره وقضاياه وثرواته. فالبداية بالشرق الأوسط والعراق مدخل فقط لمشروع القرن الأمريكى الجديد.

ردود الفعـل الشعبيـــة على العـدوان

"لا للدماء من أجل النفط" عبارة طافت شوارع مئات المدن وعشرات الدول ورددتها ألسنة عشرات الملايين من المواطنين تتقدمهم فى كل مسيراتهم رموز ومؤسسات المجتمع المدنى العالمى، التى عبرت عن زيادة وعيها بالقضايا العربية، وعن ترسخ مكانتها وتزايد دورها المعترف به كشريك فى صناعة القرار الدولى وأمين على نتاج النضال الانسانى.

لقد شهدت مختلف دول العالم مظاهرات احتجاجية ضد الحرب الأمريكية-البريطانية على العراق، وتواصلت حركة الاحتجاج العالمى منذ أن بدأت الحشود العسكرية تصل بصورة مكثفة إلى المنطقة، وتميزت هذه الحركة بأنها ولدت عملاقة تتمتع بدرجة عالية من النضج والتنظيم، والمثال الأوضح هى مظاهرات ١٥ فبراير/شباط التى سبقت الحرب حيث خرج ما يزيد عن (٣٠) مليون فرد فى (٧٠٠) مدينة عالمية فى مظاهرات عارمة ضد الحرب، ولم تقتصر هذه المظاهرات على الدول الرافضة للحرب لكنها امتدت لتشمل كل من **بريطانيا والولايات المتحدة**، بل إن مظاهرة **مانشستر** كان الأكبر فى تاريخ المدن، كما أن مظاهرات **بوسطن ونيويورك** كانت الأعنف فى **الولايات المتحدة**. وكانت مظاهرة **روما** الأكبر **فى أوروبا** حيث قدر عدد المشاركين فيها بنحو (٣) ملايين، ولم تخل **عاصمة عربية** من مظاهرات مؤيدة للشعب العراقى.

لكن مع بداية العمليات العسكرية، تصاعدت المظاهرات العالمية المحتجة، وبدأت تأخذ أبعاداً أخرى على صعيد الحريات العامة، **ففى أسبانيا** تحولت شوارع مدريد إلى ساحة حرب عندما اندلعت المواجهات العنيفة بين رجال الشرطة وآلاف المتظاهرين بعد انتهاء المظاهرة الضخمة التى شارك فيها أكثر من (٢٥٠) ألف مواطن احتجاجاً على الغزو الأمريكى للعراق وأسفر ذلك عن إصابة أكثر من (٥٠) بإصابات مختلفة، **وفى كندا** واستجابة لدعوة أكثر من (١٩٤) جمعية تمثل مختلف الاتجاهات السياسية تظاهر نحو (٢٠٠) ألف فى شوارع **مونتريال** احتجاجاً على الغزو البريطانى-الأمريكى للعراق، وحيا المتظاهرين قرار الحكومة الكندية بعدم المشاركة فى هذه الحرب ولم يختلف الوضع كثيراً فى **استراليا** التى يخرج فيها عشرات الآلاف من المتظاهرين يومياً منذ بداية الحرب منددين بالسلوك الأمريكى ومطالبين بنزع سلاح أمريكا أولاً ووقف الغزو فوراً، ورفض سياسة رئيس الوزراء الاسترالي "جون هوارد" المؤيدة للحرب.

أما فى **الولايات المتحدة** فمثلما كانت المظاهرات قبل الحرب استمرت كذلك بعد الحرب، ففى **نيويورك** سارت مسيرة بلغ طولها (٥) كيلو متر احتجاجاً على الغزو الأمريكى للعراق ومطالبة بعودة الجنود الأمريكيين إلى الوطن بدلاً من رميهم بالنار من أجل النفط، واتسع نطاق المواجهة بين الشرطة والمتظاهرين واعتقلت الشرطة آلاف المتظاهرين، كذلك لم تقتصر هذه المظاهرات على نيويورك فقط بل تكرر نفس المشهد فى **لوس أنجلوس وسان فرانسيسكو وشيكاغو وواشنطن** وغيرها من الولايات الأمريكية.

وفى **باكستان** خرج عشرات الآلاف فى مدينتى **لاهور وكراتشي** وغيرهما مطالبين بفتح باب الجهاد من أجل الدفاع عن العراق الذى يتعرض لأبشع أنواع الغزو، وكذلك الحال فى **الهند وبنجلاديش** حيث ندد المتظاهرين بصمت الحكام المسلمين والعرب على المجازر والأوضاع اللاإنسانية... أما فى **فييتنام** فقد تظاهر طلاب جامعيون أمام مقر السفارة الأمريكية مرددين شعارات إدانة واضحة لكل من بوش وبلير، وفى **أندونيسيا** واستجابة لدعوات منظمات إسلامية ومسيحية تظاهر الآلاف أمام مقر السفارة الأمريكية داعين إلى إنهاء الغزو الأمريكى، أما فى **هونج كونج** فقد رفع

المئات من المواطنين لافتات منددة بالغزو الأمريكى ودعوا إلى سحب القوات الأمريكية من العراق ... وللمرة الأولى خرج آلاف من **الأفغان** فى مظاهرة شجبوا خلالها التحالف الأمريكى البريطانى الغازى للعراق، وذلك إضافة إلى العديد من المظاهرات التى عمت مختلف أنحاء العالم.

أما فى **البلدان العربية** فلم تخل دولة من مظاهرات صاحبها غالباً مواجهات مع قوات الأمن، **ففى البحرين** حيث شهدت مواجهات بين قوات الشرطة والمتظاهرين لمنعهم من الوصول إلى مقر السفارة الأمريكية وأسفر ذلك عن إصابة ما لا يقل عن العشرات، أما **فى السودان** فقد خرج عشرات الآلاف من الطلاب فى مسيرات احتجاجية، ولجأت الحكومة إلى قنابل الغاز المسيلة للدموع وأسفرت هذه المواجهة عن مقتل طالبين، كما سيرت هيئة علماء السودان مسيرة شعبية ووصلت إلى مبنى الأمم المتحدة حيث سلموا ممثل الأمين العام مذكرة احتجاج على صمت الأمين العام عن المجازر التى ترتكبها أمريكا وبريطانيا ضد المواطنين العراقيين.

أما فى **الأردن** فقد خرجت مسيرات طلابية وشعبية حاشدة لاسيما فى مدينة معان جنوب البلاد وقامت السلطات الأمنية بسلسلة اعتقالات وقائية بين صفوف الناشطين السياسيين قبل بدء الحرب لمنعهم من تنظيم المظاهرات المعارضة للغزو الأمريكى على العراق، واعتقلت السلطات الدكتور إبراهيم علوش رئيس اللجنة الإعلامية لمناهضة الصهيونية الذى أفرج عنه لاحقاً، وخاصة بعد تصاعد أعمال الاحتجاج اليومى فى كافة المدن الأردنية، وفى **اليمن** وقعت مواجهات عنيفة بين القوات الأمنية والمتظاهرين فى صنعاء أسفر عن مقتل اثنين، كما قرر النائب العام حبس أربعين من زعماء المعارضة بتهمة تنظيم مسيرة دون الحصول على ترخيص، كما طالبت النيابة العامة اليمنية برفع الحصانة عن عضوين فى مجلس الشورى وعضو فى مجلس النواب بعد أن شاركوا فى مسيرة مؤيدة للعراق ضد الغزو الأمريكى.

كذلك شهدت **مصر** مظاهرات رافضة للغزو الأمريكى ومطالبة برحيل القوات، لكن أسفرت هذه المظاهرات التى عمت أرجاء مختلف البلاد كانت أكثرها حدة فى القاهرة عن اعتقال نحو (٨٠٠) متظاهر، وقررت النيابة فيما بعد توقيف (٦٩) منهم لمدة تتراوح بين أربعة أيام و(١٥) يوماً وجهت اليهم اتهامات عدة، أهمها التعدى على الشرطة والتجمهر دون اذن، ومن هؤلاء عضوين فى مجلس الشعب، لكن أفرج عنهما لاحقاً ضمن مجموعة ضمت كل المعتقلين وفقاً لبيان النائب العام.

وسيرت أيضاً مظاهرات فى **تونس والجزائر وموريتانيا والمغرب**، وتم اعتقال الأستاذ عبد الحميد أمين رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وأحد أعضاء الجمعية لعدة ساعات، وشهدت **دبي** للمرة الأولى تظاهرة ضمت الآلاف احتجاجاً على هذه الحرب.

وتواصلت ردود أفعال **المجتمع المدنى** العربي والعالمى كلها فى اتجاه رفض هذه الحرب والمطالبة بوقفها وإعطاء فرصة أكبر للحلول السياسية حتى تجنب شعب العراق مآسي هذه الحرب المدمرة، كما

وأصدر **المؤتمر القومي العربي** بياناً طالب فيه بإدانة الولايات المتحدة بشكل واضح وصريح بسبب عدوانها على العراق، وأكد على ضرورة التزام الحكومات بقرارت القمة العربية فى بيروت عام ٢٠٠٢، وإطلاق حرية التظاهر والحريات العامة وإفساح المجال أمام الجماهير العربية للتعبير عن موقفها.

كما أصدرت **منظمات حقوق الإنسان الأردنية** بيانات ونداءات عاجلة إلى كل منظمات حقوق الإنسان فى العالم من أجل إجبار القوات الأمريكية والبريطانية على وقف عدوانها وأكدت أيضاً على ضرورة احترام اتفاقيات جنيف.

ونددت الجمعية العمومية **لنقابة المحامين الجنائية الدولية** بالحرب وطالبت بالوقف الفورى للعمليات العسكرية ونوهت إلى عدم مشروعية التهديد بالحرب أو استخدامها وكذلك على عدم مشروعية لكل أسلحة الدمار الشامل وكل الأسلحة الكيماوية والبيولوجية .

كما أدان **اتحاد الصحفيين العرب** هذا العدوان واستهدافه للمدنيين العراقيين وأشاد بدور المقاومة العراقية الباسلة خاصة فى ظل الدعاوي الأمريكية عن الحرب النظيفة، واعتبر أن تعمد قصف وتدمير التليفزيون العراقى وعدد من المؤسسات الإعلامية جريمة جديدة.

واعتبر **اتحاد المحامين العرب** أن الحرب ضد العراق مخالفة للقانون الدولى وجريمة ضد الإنسانية، وأدان ما أسماه بالبلطجة الأمريكية، وأصدر بيانات عدة للتنديد بالحرب ودعا المجتمع المدنى العربى والعالمى للعمل على وقف فورى للعدوان وسحب القوات الغازية.

المنظمة وتطورات العدوان

فى خضم التطورات المتلاحقة مع بدء العدوان على العراق، أصدرت المنظمة عدداً من البيانات المتتالية التى عبرت فيها عن مواقفها من هذا الغزو الهمجى على أحد الشعوب العربية.

ونعرض فيما يلى لأهم هذه البيانات، وخاصة المتعلقة منها بالجرائم العدوانية الميدانية التى تقوم بها قوات التحالف تحت القيادة الأمريكية البريطانية.

رئيس مجلس الأمناء يحذر من مخاطر الحرب على المنطقة

وجه الأستاذ "جاسم القطامي" رئيس مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان ورئيس الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان تحذيراً من خطورة الحرب على استقرار المنطقة بما فيها دولة الكويت.

وقال الأستاذ"جاسم القطامي" فى التصريحات إلى الصحف الكويتية أن المنظمة العربية لحقوق الإنسان كانت قد وجهت نداءاً إلى القمة العربية فى شرم الشيخ بشأن الأوضاع فى كل من العراق وفلسطين. وناشدت فيها القادة العرب بضرورة ضم الصفوف إلى القوى الدولية الداعية للتسوية السياسية للأزمة.

وشدد فى تصريحاته على ضرورة أن يشمل إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل نزع أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية والتى تمثل تهديداً خطيراً على سلامة المنطقة، فضلاً عن ضرورة وقف العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني والالتزام بحقوقه المشروعة ومبادئ اتفاقيات جنيف وضمان احترام قواعدها فيما يتعلق بحماية المدنيين وقت الحرب وتحت الاحتلال وانطباقها على الاراضى الفلسطينية المحتلة.

بيان أمين عام المنظمة على هامش أعمال لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

اصدر الأستاذ محمد فائق أمين عام المنظمة بياناً حدد فيه موقف المنظمة جاء فيه:- يتعرض الشعب العراقى لحرب عدوانية غير مسبوقة وغير مبررة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وجيشها الأقوى فى العالم بالتحالف مع المملكة المتحدة وآخرين، راح ضحيته حتى الآن مئات من القتلى والمصابين وآلاف من المشردين من المدنيين العراقيين نتيجة قصف الأهداف المدنية من مدارس وأسواق شعبية ومؤسسات مدنية.

وحرم الشعب العراقى من سبل الحياة العادية فى مدن بأكملها نتيجة حصار هذه المدن. ويأتى هذا العدوان بعد أن كان الشعب العراقى قد تعرض لحصار دام أكثر من ١٢ عاماً راح ضحيته أكثر من مليون عراقى.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان إذ تدين هذه الحرب وتعتبرها عدواناً سافراً على العراق وعلى سيادته وخرقاً للقانون الدولى وانتهاكاً للقانون الدولى الإنسانى، فهى حرب خارج الشرعية الدولية كما أنها غير مبررة قانوناً أو أخلاقاً، فقد جاء قرار الحرب فى الوقت الذى كان فيه الحل السلمى متاحاً.

كما أن إعلان قوات التحالف صراحة أن هدف الحرب هو تغيير نظام الحكم فى العراق، ومحاولات قتل القيادة العراقية – مهما كان الخلاف حولها – هى جريمة حرب توجب الملاحقة القضائية للمسئولين عنها.

وتؤكد المنظمة أنه لا يمكن إقامة نظام حكم ديمقراطى باحتلال عسكرى أو بفرضه من الخارج، والذى يعد انتهاكاً لحق الشعب العراقى فى تقرير مصيره واختيار نظام حكمه.

إن هذه الحرب شأن الحروب الاستعمارية تحركها مصالح ضيقة، والعراق ليس مجرد آبار بترول، وإنما العراق شعب وحضارة تهم الإنسانية كلها ودولة ذات سيادة، ومن حق شعبها أن يحيا حياة حرة كريمة وأن يتمتع بثرواته التى تستنزفها هذه الحرب.

إن العالم يشهد لحظة تاريخية خطيرة لا تهدد العراق وحده ولكنها تهدد النظام الدولى والمواثيق الدولية التى ناضل العالم من أجلها.

كما أنها تخلف حالة من الفوضى وعدم الاستقرار فى المنطقة وتغذى التطرف وتخلق أرضية صالحة لإنعاش الإرهاب

وتوليده.

وذلك لأنها حرب غير عادلة يقودهـا فكر متطرف لا يمكن أن ينتج إلا تطـرف مقابلاً.

إن تحقيق السلام والأمن فـى منطقـة الشرق الأوسط لا يحتاج إلى مزيـد مـن القوة والعسكرة بقدر حاجته لمزيـد مـن العدالة واحترام ميثـاق الأمـم المتحـدة وتطبيق قراراتها دون انتقائيـة ومعـايير مزدوجة.

وهذا هو الطريق الصحيـح لإشـاعة ديمقراطية حقيقية فى هذه المنطقة.

وتطالب المنظمة مجلس الأمن ولجنـة الأمم المتحدة لحقـوق الإنسـان العمـل على:-

أولاً : الوقف الفوري لإطـلاق النـار وسحب القوات المعتدية من أرض العراق.

ثانياً : إدانة العدوان الأمريكي والقـوى المتحالفة معه علـى العـراق، وتحميـل المعتدين المسـئولية القانونيـة والماديـة والأخلاقية عن هذا العدوان.

ثالثاً : توفير أعمال الاغاثـه العاجلـة ورفع المعاناة عن الشعب العراقى خاصـة بعد سياسة حصار المدن التـى فرضتـها قوات الغزو.

بيـانـات :

(١)

العدوان الأمريكى على العراق حرب للهيمنة وعدوان على الشرعية الدولية

لم يفاجأ العالم ببدء العمليات العسـكرية التمهيدية للعدوان الأمريكى على العراق، فخلال الأسابيع الأخـيرة أعلنـت الإدارة الأمريكية نية مبيته على هـذا العـدوان، وحشدت له.

وضربت عرض الحائط بكـل أشـكال الاعتراض الدولى من جانب النظام الدولى وحكومات وشعوب العالم بما فيهم الشـعب الأمريكى ذاته على نحو فاق فـى بعـض الأحيان الحركة الاحتجاجية الدولية علـى العدوان الأمريكى على فيتنام كمـا عـبر بعض المحللين الأمريكيين.

أما الذى فاجأ العالم حقاً، ولا يزال، فهو مبررات هذه الحرب، "بتحرير العـراق"، فما نراه ويراه العالم من حشـود، ومـن نوعية الأسلحة، والاستعدادات إنمـا هـو تدمير للعراق، واعتداء علـى الشـرعية الدولية وعلى ما بناه التراث الإنسانى مـن قواعد للقانون الدولى.

ففى لهاثها نحو الحرب لا تقود الولايات المتحدة العالم مـن حـرب إلـى حـرب فحسب.

ولكنها تتعجل فى فتح جبهات جديـدة قبل أن تنتهى من الأولى، ولا يدرى أحـد تماماً، متى وأين تشن حربـها العدوانيـة القادمة.

والمنظمـة إذ تديـن هـذه الحـرب العدوانية، فإنها على يقين من أن الحركـة الاحتجاجية العربية والدولية، وبينها تلـك التى تبديها قـوى السـلام مـن الشـعب الأمريكى لن تهدأ حتى تضع نهاية لـهذا العدوان، ولجم جموح الإدارة الأمريكيـة لإشاعة الفوضى والدمار.

وتحذر المنظمة من استغلال إسـرائيل لظروف هذه الحرب العدوانية فى توسـيع نطاق عدوانها المتواصل علـى الشـعب الفلسطينى.

(٢)

المنظمة تطالب بالوقف الفورى للعدوان الأمريكى- البريطانى على العراق، وتدين مذابح المدنيين

تتابع المنظمة العربية لحقوق الإنسـان، مع كل شعوب الأمة العربية، ببالغ القلـق أبعاد العدوان الأمريكى البريطانى الوحشى على العراق، ومذابح المدنيين فى المـدن العراقية، والتى بثت التلفزة الدولية بعـض مظاهرها فى مدينتى البصرة والموصل.

وتدعو المنظمة العربية لحقوق الإنسـان اجتماع وزراء الخارجية العرب المزمـع عقده إلى تحمل مسئولياته فـى مـؤازرة الشعب العراق، والتى عبر عنـها الـرأى العام العربى والدولى فى جميـع أنحـاء العالم على نحو غير مسـبوق، وتطـالب الاجتماع بالآتى:

- الإدانة الصريحة للعدوان الأمريكـى البريطانى على العراق.
- الدعوة إلى الوقف الفورى للعـدوان، ووقف مذابح المدنيين.
- العمل على عقد دورة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب صيغة قـرار الاتحاد من أجل السلام الذى يحق للجمعية العامة بمقتضاه التدخل فى القضايا التـى تمس السلم والأمن الدوليين، فى حالة عجز مجلس الأمـن أو تقاعسـه عـن القيـام بالتزاماته وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.
- تطبيق أحكام القانون الدولى الإنسـانى التى تحـرم قصـف الأهـداف المدنيـة وتعتبرها جريمة حرب توجب الملاحقـة القضائية للمسئولين عنها، وكذا اسـتخدام الأسـلحة المحظـورة، وتكفـل حمايـة الأسرى.

(٣)
المنظمة
تدين الانتهاكات الأمريكية-البريطانية للقانون الدولي الإنساني

تتابع المنظمة العربية لحقوق الإنسان ببالغ القلق الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها القوات الأمريكية-البريطانية لأحكام القانون الدولي الإنساني في عدوانها على العراق، وتداعيات العدوان على الساحة العربية.

شملت الانتهاكات المنشآت المدنية، وقصف المدنيين، واستخدمت القوات المعتدية أسلحة محظورة مثل الألغام الأرضية، والقنابل العنقودية وقذائف اليورانيوم المنضب، وأفضت الاعتداءات إلي استشهاد المئات وجرح الآلاف من المدنيين من بينها سلسلة من مذابح المدنيين في أسواق بغداد والبصرة.

وبينما دعم صمود الشعب العراقي حركة الاحتجاج العربية والدولية على هذه الحرب العدوانية، فمن المؤسف أن مظاهر الشقاق تسربت إلي الساحة العربية، فتعرضت مدينة الكويت لقصف صاروخي عراقي لا يمكن تبريره، وجرى الاعتداء على بعض السفارات العربية في عواصم عربية، وطرد ديبلوماسيين عراقيين من عاصمة عربية. وتسئ هذه التداعيات لجلال المشهد الذي يحقق فيه صمود الشعب العراقي حرمة الوطن العربي.

وتهيب المنظمة بالمسئولين العرب البعد عن الأفعال والأقوال التي تفضي إلي زيادة الشقاق بين البلدان العربية، التي هي أحوج ما تكون إلي التضامن في هذا الوقت العصيب.

(٤)
المنظمة تطالب بالإفراج عن المحتجزين والتحقيق فى سقوط قتلى فى اليمن والسودان

تابعت المنظمة ببالغ القلق قمع عدد من التظاهرات المناهضة للعدوان الأمريكي-البريطاني على العراق فى عدة بلدان عربية.

وقد أسفرت هذه الإجراءات القمعية، التى استخدمت فيها الذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع، وخراطيم الإطفاء، والهراوات، عن مقتل اثنين فى صنعاء يوم ٢١ مارس/آذار أحدهما صبى فى الحادية عشر من عمره.

وكذلك ثالث فى الخرطوم هو طالب فى جامعة النيلين وإصابة المئات من المتظاهرين وعشرات من رجال الأمن فى مصر واليمن والأردن والبحرين والسودان ولبنان.

كذلك أسفرت أعمال القمع عن اعتقال مئات المتظاهرين بينهم اثنان من أعضاء مجلس الشعب فى مصر هما الأستاذين حمدين صباحى، ومحمد فريد حسنين دون مراعاة لحصانتهما البرلمانية.

وكذلك الدكتور إبراهيم علوش رئيس اللجنة الإعلامية لمناهضة الصهيونية فى الأردن، والأستاذ عبد الحميد أمين رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وأحد أعضاء الجمعية.

ورغم الإفراج عن مئات من المعتقلين، فلا يزال العديد منهم قيد الاحتجاز، وفى مراكز احتجاز غير قانونية، وصدرت تجاه بعضهم أوامر حبس احتياطى ولوائح اتهام فضفاضة.

وتطالب المنظمة بإجراء تحقيق جدى فى حوادث القتل التى وقعت فى اليمن والسودان، والإفراج عن كافة المحتجزين على صلة بتظاهرات الاحتجاج.

والمنظمة إذ تعبر عن اعتزازها بالحركة الشعبية العربية الاحتجاجية المناهضة للعدوان، وتؤكد على حقها المشروع فى ذلك، والذى يتم فى إطار تضامن الرأى العام العالمى للاحتجاج على العدوان المشين الذى يتعرض له العراق. وتطالب الحكومات العربية بإطلاق كل صور الاحتجاج على هذا العدوان، كما تهيب فى الوقت نفسه بالجماهير العربية أن تتجنب كل أعمال العنف واتلاف الممتلكات العامة والخاصة.

***

وأخيراً وليس آخراً، فإن **المنظمة العربية لحقوق الانسان** تتابع عن كثب تطورات هذا العدوان الدامى على العراق وشعبه وسيادته وسلامته.

وتعمل فى الوقت الحالى على توثيق وقائع العدوان وانتهاكاته الصارخة لحقوق الشعب العراقى فى تقرير مصيره واختيار حكومته ونظامه الثقافى والاجتماعى.

وهى لن تكف عن دعوتها لكافة مؤسسات المجتمع المدنى العربى والدولى والأمم والشعوب وكافة القوى المحبة للسلام والعدالة للعمل حثيثاً من أجل مواجهة هذا العدوان وهذا الانتهاك للشرعية ووقف مساعى قوى العدوان الهادفة لتوسيع نطاق عدوانها العسكرى والسياسى والثقافى على الأمة العربية تمهيداً لهيمنتها على أمم وشعوب العالم أجمع.

الآثار الإنسانية والاقتصادية المترتبـة على العـدوان الأمريكـي على الساحة العربية وعلى العراق

آثار الحرب على العراق

الآثار الإنسانية

تشير بعض التقديرات إلى أن هذه الحرب على العراق ستكون أشد بضعفين أو ثلاث من ١٩٩١ ويتوقع أن تتدهور الأوضاع الاجتماعية للشعب العراقى فى الاتجاهات التالية:

تنبأت وثيقة للأمم المتحدة صدرت أخيراً أن ٣٠% من أطفال العراق دون الخامسة أى حوالى ١,٢٦ مليون طفل يمكن أن يتعرضوا لخطر الموت من سوء التغذية فى حالة اندلاع الحرب.

وأكدت الوثيقة أن انهيار الخدمات الأساسية فى العراق يمكن أن يؤدى إلى حالة إنسانية تفوق فى ضخامتها قدرة هيئات الأمم المتحدة ومنظمات المعونات الأخرى، وقد قدر برنامج الغذاء العالمى أن نحو ١٠ ملايين شخص يمكن أن يتأثروا بدرجة كبيرة فيما يتعلق بتأمين الغذاء لهم وأن يصبحوا مشردين أو يتأثروا مباشرة بالحملة العسكرية. كما سيحتاج ١٨ مليون شخص إلى تزويدهم بمياه معالجة صالحة للاستخدام الآدمي.

وقد حذر فون مايان منسق عمليات الأمم المتحدة الإنسانية فى العراق من أن الوضع الإنسانى الذى يموت فى ظله الأطفال ويفتقر إلى ماء الشرب سيسوء كثيراً بضرب الولايات المتحدة العراق.

وأن برنامج النفط مقابل الغذاء، لا يكفى لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقى، بينما تدخل العقوبات عامها الثالث عشر، وأن البرنامج المعمول به منذ خمس سنوات حقق تقدماً فى ما يتعلق بتوفير إمدادات الطعام والأدوية ولكنه فشل فى مجالات أخرى كالتعليم ومياه الشرب والصرف الصحى.

وحذر تقرير دولى أعده فريق من الخبراء والباحثين والأطباء الأمريكيين والأوروبيين فى الفترة من ٢٠إلى ٢٦ يناير/كانون ثان الحالى من الآثار الخطيرة للحرب ضد العراق على الأطفال العراقيين، متوقعاً مئات الآلاف من حالات الوفاة، فضلاً عن تفاقم الأمراض والمجاعة، وأكد التقرير أن غالبية وفيات الأطفال العراقيين المتوقعة لن تكون من جراء العمليات الحربية بل من آثارها مثل الاضطراب الذى سيحدث فى إمدادات الغذاء للعراق ونقص الأدوية.

وقال رئيس فريق البحث إريك هوسكنز أن نصف مليون طفل عراقى يعانون من سوء التغذية أو نقص الوزن ولا يملك العراق حالياً سوى مخزون غذائى لشهر واحد، وأدوية تكفى ثلاثة أشهر مما يعنى أن أى قطع للإمدادات عن العراق أو خسائر تصيب منشأته الطبية ستفاقم من معاناة أطفال العراق.

كما ذكرت صحيفة اندبندنت البريطانية أن الخطة التى وضعتها وزارة الدفاع الأمريكية أصبحت هى الشغل الشاغل بين العراقيين وأن أكثر ما يثير قلقهم هو ما نشر عن إطلاق نحو ثلاثة آلاف صاروخ من طراز توما هوك على بغداد وحدها خلال الثمانى والأربعين ساعة الأولى من الحرب وكذلك ضد مدينة تكريت مسقط رأس الرئيس العراقى وهو ما يعنى أن كل فرد عراقى سوف يكون نصيبه ستة كيلو جرامات من المتفجرات. وأن عملية القصف قد تتسبب فى انتشار الوفيات والأمراض بين الأطفال أما بالنسبة للأحياء منهم فسوف يعيشون باقي حياتهم يعانون من مشكلات نفسية، وكذلك فإن الوضع أصبح خطير جداً خاصة مع وجود عدد كبير من الأطفال المصابين بالسرطان، والذى يعتقد أن إصابتهم ناجمة عن القنابل المزودة باليورانيوم.

نقص الغذاء والطاقة:

وأشارت تقارير من الأمم المتحدة تؤكد أن من يحتاجون إلى إسعاف غذائى يتجاوز عشرة ملايين، إلا أن العدد سوف يكون أكبر حيث يستمد غالبية الشعب العراقى غذاءه من نظام الحصص الغذائية كالدقيق الذى تشرف عليه الدولة والجوع الشامل هو النتيجة الحتمية لتدمير المخزون الغذائى أو عدم استيراده أو شل قدرة الدولة على توزيعه.

وبالإضافة إلى نقص الطاقة خاصة

طاقة الكهرباء والبنزين مما يشل الحركة داخل العراق وتحرم السكان من كل صور الحياة المدنية أو التصرف فى غذائهم إلى جانب تعطل عمل الإسعاف والمستشفيات وتفشى الأمراض والأوبئة نتيجة نقص الغذاء والدواء وزيادة وفيات الأطفال إلى مستويات قياسية لم يشهدها العراق خلال أكثر من قرن من الزمان.

الأوضاع الصحية

انخفض متوسط الأعمار فى العراق من ٦٢ سنة عام ١٩٨٠ إلى ٥٩ سنة عام ١٩٩٨ ويواصل انخفاضه بمعدل سريع وتقلص عدد الأسرة في المستشفيات، وانخفضت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه نقية من ٧٤% عام ١٩٨٥ إلى ٤٤% عام ١٩٩٦. أيضا لم تعد السعرات الحرارية المتوافرة في الحصة الغذائية للعراق تمثل إلا ٤٠% من احتياجاته.

وقد أشار تقرير البرنامج الغذائى العالمي فى ٢٦ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٥ إلى أن النقص الرهيب في الغذاء يتسبب في أضرار يصعب إصلاحها لجيل كامل من العراقيين، كما ظهرت أمراض كالسل والملاريا بعد أن قضي عليها في السابق وظهرت أمراض لم تكن شائعة مثل التشوهات الخلقية فى المواليد ومعدلات الإصابة بالسرطان والإصابة بالسل التى بلغت ٥٦ ألفا عام ١٩٩٧. ووفاة ٤٧٤ ألف طفل دون الخمس سنوات و٧١٥ ألفا من الأطفال أكثر من خمس سنوات خلال العقد الخير من القرن الماضى، وتفجرت وفيات الأطفال خاصة بسبب سوء التغذية والإسهال وداء ذات الرئتين بدرجة بشعة.

البطالة

ارتفعت معدلات البطالة فى العراق نتيجة تداعيات حرب الخليج الثانية حيث وصلت إلى معدل ٣٣% ونتيجة للحصار ارتفعت إلى ٧٠%.

اللجوء والنزوح

يقدر أن يبلغ الباحثون عن اللجوء عدة ملايين فى كل الاتجاهات المحيطة بالعراق ورغم ذلك فقد اتخذت جميع الدول المحيطة بالعراق احتياطات صارمة لكيلا يتسرب أى لاجئ خارج العراق، وتبقى حياة الملايين موقوفة على وكالات الغوث وجمعيات الرحمة.

الآثار الاقتصادية على العراق

أوضح تقرير مكتب العمل العربي الذى صدر في شهر فبراير/شباط ٢٠٠٣ وعنوانه قرارات وتوقعات للآثار الاقتصادية والاجتماعية لحرب محتملة ضد العراق أن الناتج المحلى الإجمالي للعراق عام ١٩٨٩ بلغ ٥ر٧٥ مليار دولار وتجاوز دخل الفرد ٣٥١٠ دولاراً، ومثل النفط العراقي ٦٠% من إجمالي الناتج المحلى و٩٥% من إيراداته من النقد الأجنبي، ولكنه في عام ١٩٩٥ تراجع متوسط الراتب الشهري لموظفى الحكومة ما بين ثلاثة وخمسة دولارات وأجتاح الاقتصاد معدلات تضخم خيالية بلغت في عام ١٩٩٤ معدل ٢٤ ألف بالمائة، كما نتج عن حرب ١٩٩١ دمار شامل للاقتصاد العراقي بشرياً ومادياً.

وقد استطاع العراق خلال سنوات قليلة إعادة معظم بنيته الأساسية من طرق وجسور وموانئ ومخازن ومرافق عامة كالماء والكهرباء والاتصالات والمنشأت النفطية معتمداً على قدراته الذاتية وموارده المحلية واتجه إلى تقليل الفجوة الغذائية.

وارتفع مؤشر الإنتاج الزراعى ومؤشر إنتاج الكهرباء إلى ثلاثة أضعاف ما كان عليه عام ١٩٩٠ ومع ذلك فقد بلغت خسائره نتيجة حرب ١٩٩١ حوالى ٢٠٠ مليار دولار ولا يمكن تعويضها في سنوات قليلة خاصة أن مورد البلاد الرئيسى وهو النفط يخضع لبرنامج النفط مقابل الغذاء، و٥٣% فقط من عائدات هذا النفط تذهب إلى ٨٦% من سكان العراق والباقى يذهب للتعويضات وقوات حفظ السلام وفرق التفتيش.

وقد أدت هذه الأوضاع إلى تحول الاقتصاد العراقى إلى إقتصاد كفاف يفتقد إلى الاستثمار وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما تسببت في سحق الطبقة الوسطى التى كانت تشكل غالبية الشعب.

التنمية البشرية

أيضا سوف تتعطل جهود التنمية البشرية نتيجة تعطل ما بقى من إمكانات للتعليم والتدريب سواء كمؤسسات أو نظم والإفقار المنظم للعراق من كفاءاته المتميزة فى جميع التخصصات، وتدمير مؤسسات ومراكز العمل، وزيادة البطالة وارتفاعها إلى درجة لا يمكن تحمل آثارها السلبية بجانب صعوبة إصلاح البنية التحتية وإعادة آلة العمل والإنتاج، حيث سيذهب القسم الأكبر من عائدات نفط العراق لتسديد فاتورة خسائر الحرب للولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب استمرار تسديد تعويضات حرب ١٩٩١

التى استنفذت الجزء الأكبر من مبيعات النفط ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء ولن يبقى إلا الجزء اليسير الذى يتم انفاقه على العراق.

آثار الحرب على الدول العربية

تشير الأزمات السابقة إلى أن أكثر القطاعات تأثراً بمثل هذه الحروب سوف تكون: السياحة، والطيران، والتجارة، والنقل البحرى، وكل هذه القطاعات تتأثر بشدة بعامل آخر هو سعر الطاقة.

الآثار الاقتصادية

وقد انتابت المؤسسات والدوائر الاقتصادية حالة من الفزع على اعتبار أن هذه الضربة سوف تؤثر سلباً على الاقتصاد العربي، وبالتالي على عمليات التنمية والاستثمار فى جميع القطاعات خاصة أن مسرح العمليات العسكرية سيكون على أرض عائدها الرئيسي البترول. وجرت مباحثات عربية-أمريكية لبحث الأوضاع الاقتصادية فى ظل قيام حرب حيث أخطر عدد من الدول العربية واشنطن بأن حجم المبادلات بين الدول العربية وأمريكا والبالغ قيمته ٥٥ مليار دولار فى العالم الماضي سيتراجع إلى ٣٠ مليار دولار وكذلك الاستثمارات الأمريكية في العالم العربي سوف تتراجع إلى ٣٥ مليار مقابل ٧٠ مليار في العام الماضي.

وقد أبلغت الدول العربية الإدارة الأمريكية أن هناك ٧ دول وقعت عقوداً مع العراق في إطار إتفاق النفط مقابل الغذاء الذى أطلق عام ١٩٩٧ وقيمة العقود تتجاوز ٩ مليار دولار، تحتل مصر المرتبة الأولى بعقود قيمتها ٣ مليار دولار ثم الأردن نصف مليار والسعودية ثلث مليار والإمارات ٨٠٠ مليون دولار، وتونس ٧١٢ مليون، وسوريا ٦٥٠ مليون، ولبنان ٤٨٥ مليون. إضافة إلى دول أخري ستتوقف تجارتها تماماً.

وأصدرت تقارير حكومية مصرية أن قطاعات السياحة والتجارة أكثر القطاعات تضرراً من العمل العسكري الأمريكي ضد العراق، وأن خسائر مصر سوف تبلغ ٨ر٥ مليار دولار في حالة وقوع الحرب.

كما يتوقع عودة ما يقارب من ٢٠ ألف عامل مصرى من العراق وربما أعداد أكبر من الكويت ودول الخليج الأخرى، كما يتوقع أن تقل عوائد المرور من قناة السويس بنسبة ١٠% بفعل شلل حركة النقل العالمية سواء البحرية أو الجوية، وارتفاع التأمين البحرى. كما أن السياحة الخارجية سواء الأجنبية أو العربية سوف تصاب بالعجز التام مما ينعكس سلبيا على قطاع السياحة والقطاعات الخدمية الأخرى المرتبطة به كالنقل والفنادق والمطاعم وبالتالى بطالة جديدة لفئات عريضة من القوى العاملة المشتغلة ذات الصلة بالقطاعات المتأثرة. كما تشير التوقعات إلى توقف الاستثمارات الأجنبية وقد تحدث حركة هروب لها نحو الخارج. كما يتوقع أن تزداد نسبة البطالة العامة من ١٠,٠% إلى ما يقارب ٣٠% على اقل تقدير.

وقد كشفت توقعات تقديرية حكومية أردنية أن حجم الخسائر المتوقعة في حال شن الولايات المتحدة حرباً على العراق، هو توقف سداد العراق للمديونية المستحقة للأردن والبالغة ١٢٨٠ مليون دولار وتشكل حوالى ٢٢% من نسبة المديونية الأردنية بالإضافة إلى الاستنزاف الكبير الذى ستعانى منه الخزانة العامة لا سيما إذا ما أضطر الأردن للتوجه للتزود بالنفط من السوق العالمي بدلاً من العراق والذى كان يحصل منه على النفط بسعر تفضيلي بالإضافة إلى أن الأردن كان لا يدفع فاتورته النفطية بالعملة الصعبة حيث يقضى البروتوكول التجارى مع العراق بأن تقوم الشركات الأردنية بتزويد العراق ببضائع وخدمات يتم التعاقد عليها مع الحكومة العراقية التى تدفع لهذه الشوكات بالدينار الأردني مما يشكل عاملاً هاماً على وقف الاستنزاف من العملة الصعبة وبالتالي تعزيز الاحتياطي المحلى من العملات الأجنبية.

قطاع السياحة:

فبالنسبة لخسائر السياحة يوضح تقرير مكتب العمل العربى أن نسبة العاملين فى قطاع السياحة بالدول العربية يصل إلى ٨,٤% من القوة العاملة، ويتضاعف هذا العدد إذا ما أضيف له العاملون فى القطاعات المرتبطة بالسياحة بشكل غير مباشر، ويشكل عائد السياحة فى الدول العربية غير النفطية ١٠% من إجمالى الدخل القومى. كما تحتل السياحة المرتبة الأولى من حيث الإيرادات من النقد الأجنبى وأهمية ذلك للتجارة والاستيراد من الخارج، وتعتبر السياحة من أهم مجالات الجذب للاستثمارات الأجنبية، حيث تلعب دوراً كبيراً فى تشغيل قطاع البناء والإنشاءات نتيجة بدء التركيز عربياً على صناعة السياحة التى تشهد نمواً عالمياً بمعدل ٤,١% سنوياً.

ويشير تقرير منظمة السياحة العالمية إلى أن عدد السياح فى العالم عام ٢٠٠١

وصل إلى ٧٥٠ مليون سائح، وسيرتفع عام ٢٠١٠ إلى مليار سائح وسوف يصل إلى ١,٦ مليار عام ٢٠٢٠ أى أن أرقام السياحة ستتضاعف على مستوي العالم خلال العشرين عاما القادمة.

وتمتلك السياحة العربية مقومات الاستمرار والازدهار، إذا توافر للمنطقة الأمن وأبعد عنها شبح الحروب التى لا تؤدي فقط إلى انتكاسة السياحة خلال فترة الحرب بل تستمر لفترات طويلة التأثيرات النفسية، خاصة إذا أدت الحرب إلى تعميق مشاعر الكراهية وردود الفعل الغاضبة التى تعتبر من الأسباب الرئيسية لظهور الإرهاب والتى سيكون لها آثار سيئة على السياحة فى الدول العربية بشكل عام، ويعتبر حادث الأقصر فى مصر وجربه فى تونس دليلا على ذلك.

لقد أدت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى تراجع السياحة فى الدول العربية بنسب وصلت إلى ٣٨% فى تونس، و ١٤% فى المغرب و٩.٤% فى مصر، وكذلك الحال فى كل الدول العربية مما أثر كثيراً على فرص العمل، وزيادة أعداد العاطلين عن العمل، وانخفاض الدخل القومى من السياحة وانخفاض النقد الأجنبى وأثره على الاقتصاد القومى، وتأثر النقل الجوى، حيث انخفضت الرحلات الجوية إلى أمريكا وأوروبا وانخفضت إعداد المسافرين إلى نسب وصلت لما يقرب من ٤٨% إضافة إلى ارتفاع أسعار النقل نتيجة ارتفاع التأمين على النقل.

ونتيجة الاهتمام بقطاع السياحة، فقد استثمرت الدول العربية مليارات الدولارات فى مشاريع سياحية ضخمة مثلما حدث فى الإمارات العربية والبحرين ومصر وسوريا والأردن، واتخذت الإجراءات التى تشجع على الاستثمار فى قطاع السياحة وتنوعت البرامج السياحية.

وبعد أن أخذت السياحة تسترد عافيتها فى الدول العربية بعد أحداث ١١ سبتمبر، تدخل المنطقة فى نفق مظلم من جديد نتيجة الحرب على العراق.

قطاع النقل الجوى :

أيضاً يتأثر قطاع النقل الجوى فى الدول العربية إلى حد كبير بحركة السياحة من وإلى الدول العربية، وتشير الأرقام إلى زيادة عدد السواح الذين زاروا الدول العربية خلال عام ٢٠٠١ عن ٤٠ مليون سائح وزائر للأماكن المقدسة، وفى حالة انتكاس السياحة نتيجة الحرب على العراق، فإن قطاع النقل الجوى سيتعرض لانتكاسة كبيرة تؤدى إلى إلغاء خطوط ومحطات جوية وحالات عجز أو إفلاس فى بعض شركات الطيران العربية وتسريح أعداد كبيرة من موظفى وعمال النقل الجوى وارتفاع أسعار تذاكر الطيران وفقد القدرة التنافسية أمام الشركات الأجنبية وعدم قدرة الكثير من المواطنين على تحمل أعبائها لإنجاز أعمال أساسية وإنسانية مثل التعليم والمعالجة الطبية.

الآثار المتوقعة على العمالة العربية

أيضاً حدد تقرير مكتب العمل العربي الآثار المتوقعة على العمالة استناداً إلى تقديرات السكان لعام ١٩٩٩ والمقدرة ٩٧٢ مليون نسمة ومعدل النمو السنوى للسكان ٢,٣٧% وإلى معدل نمو القوى العاملة المشاركة بالنسبة للسكان فى الوطن العربي والمقدرة بـ ٣٥,٩%، فقد تم إجراء التقديرات الديموغرافية والعمالة.

وقد قدرت البطالة السافرة فى الوطن العربي فى منتصف التسعينيات بـ ١٥% وبتثبيت هذه النسبة افتراضيا لبقية سنوات الدراسة أن حجم القوى العاملة سوف يرتفع من ١٠٨ مليون عام ٢٠٠٢ إلى ١١١ مليون عامل عام ٢٠٠٣ وأن حجم البطالة لنفس الفترة سوف يزيد بحدود نصف مليون عاطل، أى أن عدد العاطلين سوف يكون بحدود ١٦,٧ مليون عاطل عن العمل دون التطرق إلى تداعيات حرب الخليج المرتقبة كما يقدر عدد العمالة المشتغلة لعام ٢٠٠٣ بما يقارب بـ ٩٤,٣ مليون مشتغل، موزعين كالاتى:

فى الصناعة ١٨ مليونا وفى الزراعة ٣١ مليونا، وفى قطاع الخدمات الذى يضم التجارة تصل نسبة العاملين فى السياحة والفنادق وما إليها من المهن الخدمية إلى ٥٠% من عمالة قطاع الخدمات، ويتوقع أن تقارب العمالة المتأثرة بالحرب بهذا القطاع ما يقارب ٢٢ مليون عامل.

أما البطالة المتوقعة بسبب الحرب والتى قسمت إلى ثلاث مناطق، تشمل جميع البلدان العربية سيصل حجم العمالة المتأثرة فى المنطقة الأولى (بلدان المشرق العربي) والتى ستقع تحت طائل البطالة ١٣,٦ مليون، نصيب قطاع الخدمات منها ٩,٤ مليون عاطل والصناعة ٢.٢ مليون عاطل والزراعة ٢ مليون عاطل.

أما المنطقة الثانية (بلدان المغرب العربى) فسيصل حجم العمالة المتأثرة بالحرب لحوالى ١,٨ مليون عاطل يضاف إليها بطالة اعتيادية متراكمة حوالى ٠,٥ مليون عاطل فيكون إجمالى البطالة فيها ٢,٣ مليون عاطل عن العمل.

أما المنطقة الثالثة(بقية البلدان العربية) فيصل عدد العمالة التى تتأثر بتداعيات الحرب لحوالى ٩,٨٦ مليون عامل عاطل يضاف إليها بطالة متراكمة بحدود ٩,٥ مليون عاطل فيكون إجمالى العمالة العاطلة بهذه المنطقة ١٩,٣٦ مليون عاطل وبذلك يتوقع أن يضم سوق العمل فى حالة حدوث الحرب المرتقبة ما يقارب ٤٢,٢٤ مليون عاطل عن العمل بنسبة ٣٨% من حجم العمالة العربية المقدرة بـ ١١١ مليون عامل ومن هذه العمالة المتعطلة ٢٥,٣٤ مليون متعطلون بفعل الحرب.

ومن العوامل المؤثرة أيضاً على سوق العمل فى البلدان العربية التدفقات الاستثمارية العربية والأجنبية ووضع المديونية العامة.

ففى مجال الدين العام الخارجى، فقد انخفض إجمالى الدين العام لعام ١٩٩٩ عن ١٩٩٨ بمقدار ٠,٧% وبلغ ١٥٥,٩ مليار دولار، كما تبلغ خدمة هذا الدين ٢٧ مليار دولار، ويلاحظ أن مستوى الدين الخارجى يسير فى مصفوفة شبه ثابتة طابعها الاستقرار العاجز لهذا الدين، حيث كان ١٥٢,٢ مليار ١٩٩٤ ارتفع إلى ١٦٠,٥ مليار عام ١٩٩٦ ثم انخفض إلى ١٥٥,٩ مليار دولار عام ١٩٩٩. ويشكل هذا الدين ما يقارب ٥٨% من الناتج المحلي الإجمالى والوفاء بهذا الدين ينعكس سلبيا خاصة على خلق فرص العمل اللازمة لتشغيل العمالة فى البلدان العربية.

أما فى مجال الاستثمارات فسوف تضعف الاستثمارات المحلية إلى أقصى درجة وتتراجع الاستثمارات الحكومية فى كثير من البلدان العربية فى الوقت الذى ما زال القطاع الاستثمارى والخاص دون المستوى المطلوب، أما الاستثمار الأجنبى الخارجى والذى يشكل ما نسبته ٠,٨% من الاستثمار العالمى والمقدر عام ١٩٩٧ بـ ١,٨٧ مليار دولار ربما ارتفع بقدر محدود عن العام الماضى وسوف يصاب بالتوقف العام الحالى بفعل تداعيات الحرب المرتقبة وأن الحملات العدائية تجاه العرب والمسلمين ما بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وما تلاها أثرت بشكل سلبي وخطير على الاستثمارات الأجنبية وتراجعها وهروبها من المنطقة العربية وتشير التقديرات إلى أن صافى تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبى قد تراجع عام ٢٠٠٠ بالمقارنة بعام من ٠,٩% إلى ٠,٣% بالنسبة للناتج المحلي. بينما ارتفع بالنسبة للبلدان الأقل نموا من صفر إلى ٢,٦% خلال نفس ١٩٩٠ الفترة مما يعنى تراجع وهروب الاستثمارات من المنطقة العربية إلى الخارج وينعكس سلبيا وسوق العمل فى البلدان العربية.

أولا: المجموعة الأولى:

وسوف يتأثر فى المجموعة الأولى(مصر،الأردن،سوريا،العراق،لبنان، فلسطين)، كل القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدمية حيث لها علاقات اقتصادية هامة مع العراق يصعب التكهن بها، كى تتأثر الصناعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى بشكل خطر بفعل تداعيات الحرب، وقد يتوقف الكثير منها عن الإنتاج، حيث يصعب إيجاد أسواق بديلة فى ظل السياسات الاقتصادية والتنافسية فى البلدان العربية، مما يؤدى إلى شلل فى كثير من القطاعات مما ينعكس على الوضع الاجتماعى والعمالى فيه حيث تزداد نسب البطالة بشكل كبير علما بأنها قد تقارب ١٥% فى نهاية عام ٢٠٠٢، ولربما بلغت فى ظل الظروف المرتقبة بفعل الأضرار الكبيرة وانعكاساتها على العالم وخاصة فى قطاعات الخدمات والصناعة ٣٠% وتكدس النازحين من العراق جراء ويلات الحرب المحتملة.

قدر عدد سكان البلدان العربية فيها والتى ربما تتأثر مباشرة بحرب الخليج المحتملة بـ ١٢١ مليونا عام ٢٠٠١ و١٢٥ مليونا عام ٢٠٠٢ و١٢٨ مليونا عام ٢٠٠٣، كما قدر حجم العمالة لنفس الفترة على التوالى كما يلي :

٤٣ مليون و٤٥ مليون و٤٦ مليون عامل أى ما يقارب ٠,٤١٤% من حجم العمالة العربية، وتقدر نسبة البطالة من هذه العمالة بما يلي: ٦,٤٥ مليون و٦,٩ مليون عاطل عن العمل، ويتوقع أن تتأثر العمالة الصافية المشتغلة فى هذه المنطقة والمقدرة بـ ٣٦,٥ مليون و ٣٩,١ مليون مشتغل بالحرب المرتقبة.

تشير هذه البيانات إلى أن العمالة المشتغلة خاصة فى الخدمات والتى تشمل: التجارة والنقل والمواصلات والسياحة ما إليها من المهن سوف تتأثر بنسب كبيرة مؤثرة، وربما تتجاوز ٥٠% يليها قطاع الصناعة بنسبة ٣٠% ثم الزراعة ١٥%، وبهذا يتوقع أن يكون حجم العمالة المتأثرة بالحرب المحتملة ما يلي :

فى الزراعة ٢ مليون عامل وفى الصناعة ٢.٢ مليون عامل وفى الخدمات ما يقارب ٩,٤ مليون عامل ويتوقع أن يكون إجمالى العمالة المتأثرة ما يقارب ١٣,٦ مليون عامل فى هذه المنطقة، ولو

أضيف هذا الرقم إلى حجم البطالة والمقدرة بـ٦,٩مليون لأصبح الإجمالى ٢٠,٥ مليون عامل أى ما يقارب ٤٥% من حجم العمالة الإجمالية لهذه المنطقة مما ينذر بأزمة اقتصادية واجتماعية خطيرة فى هذه المجموعة.

وتشير التقديرات إلى أن الأردن تستورد من العراق بما يقارب ٤٥٠ مليون دولار بترول بسعر مخفض بالإضافة إلى كميات أخرى منه مجانا، سوف تضيف أعباء اقتصادية كبيرة على اقتصاده لتعويضها من مصادر أخرى بالسعر الحقيقى فيما لو توقفت هذه الصادرات . كما أنها تصدر للعراق ما يقارب ٤٥٠ مليون دولار سوف تفتقد سوقها فى نشوب الحرب، كما أن ديونه لدى العراق قدرت مليار دولار عام ٢٠٠٢ بالإضافة إلى وجود ما يقارب ٣٠٠ ألف عراقى فى الأردن قبل نشوب الحرب، يتوقع أن يرتفع هذا الرقم فى حالة نشوب الحرب كما ستتوقف صناعات إنتاجية متعددة اعتمد كيانها لصالح التصدير للعراق، حيث يصعب إيجاد أسواق بديلة فى ظل السياسات الاقتصادية العربية التنافسية.

مما سوف يؤدى إلى شلل في كثير من القطاعات، مما ينعكس سلبيا على الوضع الاجتماعى والعمالى وربما ترتفع البطالة فيه من ١٤% عام ٢٠٠٢ إلى ما يزيد عن ٣١% فى ظل تداعيات الحرب وتأثيرها المباشر على الخدمات وخاصة السياحة والنقل والمواصلات والتجارة.

أما فى سوريا فسوف تتأثر بتداعيات هذه الحرب وربما تمتد الحرب إليها كما تصرح أمريكا بين الحين والآخر، وهذا الوضع له حسابات أخرى يصعب التكهن بها وفى حالة عدم حدوث ذلك، فسوف يقتصر التأثير وبنسب كبيرة وبالطبع أقل من حالة الأردن فى قطاعات الصناعة والخدمات، وأن لها علاقات تجارية متميزة مع العراق ولعل حجم صادراتها إلى العراق يفوق المليار دولار سنويا كما أن أغلب الصادرات العراقية تمر عبر سوريا، وبجانب تأثرها قطعاً بأعداد كبيرة من النازحين من الحرب إليها والذين يقدرون بمئات الألوف، وبذلك يتوقع أن تزداد نسبة البطالة فيها من ٩,٥ إلى ما يقارب ٢٠% بفعل التأثيرات على قطاع الخدمات والصناعة خاصة التجارة، وتوقف الترانزيت التجارى وغيرها من الخدمات ذات الصلة بالسياحة.

المجموعة الثانية: بلدان الخليج:

من الناحية التحليلية البحتة والتى يصعب تحديد مسار حقيقى لتوقعاتها تشير أضعف الاحتمالات إلى أن كل القطاعات الاقتصادية سوف تتأثر وينعكس ذلك على العمالة فيها.

وتشير التقديرات إلى أن العمالة فى منطقة الخليج تقدر بـ ١٢ مليون عامل عام ٢٠٠٣ وتشكل نسبة ١١% من حجم العمالة فى البلدان العربية تقريباً.

ويقدر العاملون منهم فى القطاع الخدمي ما يقارب نسبة ٦٠% أى ما يقترب من ٧,٢ مليون عامل سوف يتأثرون مباشرة بأحداث الحرب.

وسيقع ذلك خاصة فى قطاعات التجارة والفنادق.

وربما بلغ التأثير نسبة لا تقل عن ٢٠% أى ما يقارب ١,٤ مليون عامل على أقل تقدير.

المجموعة الثالثة: بلدان المغرب العربي:

قد يكون التأثير على هذه المجموعة محدودا، لبعدها الجغرافى عن منطقة الصراع، إلا أن انعكاسات الحرب سوف تؤثر عليها وخاصة فى قطاعات الخدمات وبعض الصناعات التصديرية للعراق وخاصة فى تونس والمغرب والجزائر، ففى المغرب تقدر الصادرات إلى العراق بما يقارب ٧١ مليون (٢٥%) من حجم صادراتها. وبالرغم من تواضع الرقم إلا أنه سينعكس سلبا على العمالة.

كما أن قطاع السياحة سوف يكون أشد القطاعات تأثراً بالحرب، فيقدر الناتج الداخلي لقطاع التجارة والنقل والمواصلات، وخدمات الفنادق والمطاعم المالية والبنكية بما نسبته ٤٠,٦% فى الناتج الإجمالى (٥,١٨١ مليار دولار.

ويتوقع أن تنخفض العوائد السياحية وما إليها من المهن إلى نسبة كبيرة جداً بفعل الحرب بنسبة ٣٠% وهذا يعنى انخفاض الناتج الإجمالى ليقترب من ٣,٦ مليار دولار وهذا الانخفاض الذى يقارب سينعكس سلبا على العمالة فى هذا القطاع.

أما فى تونس فتقدر نسبة العمالة فى خدمات التجارة والنقل والمواصلات ما يقارب ٢٦,٥% من حجم المشتغلين أى ما يقارب ٧٠٠ ألف مشتغل عام ١٩٩٩ يتوقع أن ترتفع إلى ٧٤٥٠٠٠ مشتغل عام ٢٠٠٢، وبسبب الحرب يتوقع أن يصاب هذا القطاع بالشلل وخاصة ذات العلاقة بالسياحة والفنادق والخدمات المرتبطة، وسوف تبلغ نسبة هذه الخدمات ما يقارب ٥٠% من العاملين فى هذه القطاعات، وربما يصل عدد العمال المتأثرين بما يقارب ٣٥٠ ألف عامل.

الانتفاضة فى شهرها الثلاثين
بيـــن
القرارات الدولية .. وخارطة الطريق "الأمريكيـــة"

يدور فى الوقت الحالى جدل واسع بين السلطة الوطنية الفلسطينية والإدارة الأمريكية وأعضاء المجموعة الرباعية بشأن توقيت إعلان خارطة الطريق التى تتبناها المجموعة المشكلة بهدف إنهاء الصـــراع الفلســطينى الإسرائيلي واتخاذ العديد من الخطوات عبر مراحل انتقالية تنتهى بإعلان "دولة فلسطينية".

ففيما قامت السلطة الفلسطينية بتنفيذ الشروط التى فرضتها المجموعة الرباعية من أجل إعـلان الخارطـة التى كان مقرراً بدء العمل بها منذ أكتوبر/تشرين أول الماضى، إلا أن الإدارة الأمريكية بعد أن نجحت فى اختـزال إرادة المجتمع الدولى فى المجموعة الرباعية، ما لبثت أن عملت هى ذاتها علـــى الانفـراد بـالتعبير عـن رأى المجموعة واتخاذ قراراتها.

فبعد أن استجابت السلطة الفلســطينية لرغبات المجموعة باســتحداث منصــب رئيس وزراء للسلطة ومنحته الصلاحيـات الكافية لمثل هذا المنصب كما فى الأنظمـة البرلمانية النيابية، إلا أن كل ما أقدم عليـه الرئيس الأمريكى هو مجـــرد الـترحيب بالإجراء الفلسطينى وبشـــخص "محمـود عباس" – أبو مازن – الذى تولى المنصب الجديد مع الوعد بـــــ"إعـلان خارطـة الطريق فى أقرب وقت ممكن".

وكان هذا التصريح نوعاً من ذر الرماد فى العيون العربيـة بشـكل يـهدئ مـن معارضة نواياه العدوانية تجـاه العـراق، خاصة مع بداية حربه العدوانية الخارجـة عن إطار الشرعية الدولية.

وتصريحات الرئيس الأمريكى هذه لـم تمثل أية استجابة للأمانى العربية، أو حتى الاستجابة لنداءات حليفه البريطانى "تونـى بلير" الذى عبر عن استياءه مـــراراً مـن تأجيل إعلان خارطة الطريق، وذلك بهدف التقليـل من حجم المعارضة التـى كانت تلقاها خططه للمشاركة فى العدوان علـى العراق.

لقد دأبت المنظمـــة العربيـة لحقـوق الإنسان على تكرار موقفها الناقد لخارطـة الطريق بما كشف عنها فى كافة الإعلانات والتسريبات الصـــادرة عـن الأطـراف المشاركة أو العارفة بمضمونها، والتى لـم تشير بأى حال من الأحوال إلـى طبيعـة الدولة الفلسطينية الموعودة وماهية سيادتها وحدودها الطبيعية، وما إذا كـانت تضـم القدس الشريف، أم ستكون مجـرد حيلـة كعرض "بـاراك" القديـم بإقامـة قـدس فلسطينية جديدة فى قرية أبو ديس.

تنص الوثائق الصادرة، والتى يفـترض أنها تتضمن نصوص الخارطـة التـى لا تزال بحسب أعضاء المجموعة الرباعيـة تخضع للتطوير والبحث،، تنـص علـى أربعة مراحل، وهى كالأتى:

الأولى : من أكتوبر ٢٠٠٢ الماضى إلـى مايو ٢٠٠٣ المقبل

وتعنى بتشكيل حكومة فلسطينية جديدة يستحدث فيـها موقـع رئيـس للـوزراء بصلاحيات واسعة تخفض من صلاحيـات الرئيس الفلسطينى بما يعنى إنـهاء دوره وابقائه رمزياً. بما يتزامن مع قيام المجلس التشريعى الفلسطينى بتشكيل لجنة تتولـى صياغة دستور فلسطينى جديد. مع الوقـف الشامل لأعمال الانتفاضة المسلحة وكافـة النشاطات الموصوفة بالـ" العنـف ضـد الإسرائيليين"، بما يشمل ما يسـمى بـ" توقف كافة المؤسسات الفلســطينية عـن التحريض عليها"

أما بالنسبة للجانب الإسرائيلي، فتطالبـه المجموعة الرباعية بوقف الهجمات علـى الأهداف المدنية وأعمال المصادرة والـهدم والنسف للممتلكات الفلسطينية وعمليـات الإبعاد والطرد.

على أن تقوم حكومـة إسـرائيل الحاليـة بإزالة كافة البؤر الاستيطانية التى أنشـأت فى عهدها والتـى تقـدر بـــ٤٣ بـؤرة استيطانية حتى مايو/أيار ٢٠٠٢ المـاضى فقط.

الثانية : من يناير ٢٠٠٣

ويتم فيها نشر مسودة الدستور الفلسطينى على أساس ديمقراطية برلمانية، وإقامة جهاز متابعة من جانب المجموعة الرباعية ويتابع الجانب الفلسطينى تنفيذ مطالب اللجنة فى النواحى الاقتصادية والقانونية والإدارية، على أن يبدأ الجانب الإسرائيلي فى تنفيذ عمليات انسحاب جزئى بشكل تدريجى "يتزامن مع التقدم الذى يحرزه الجانب الفلسطينى".

وتلتزم فى هذه المرحلة حكومة إسرائيل بتمكين المجموعة الرباعية من متابعة الإجراءات الفلسطينية بما فى ذلك الانتخابات العامة والرئاسية والبلدية، وتقوم حكومة إسرائيل أيضاً بإعادة فتح مكاتب الغرفة التجارية والمؤسسات الاقتصادية الفلسطينية فى شرقى القدس الشريف، يترافق مع وضع اتفاق أمنى فلسطينى إسرائيلى جديد يقوم على الأسس التى تضمنتها خطة رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية المطورة "خطة تينت ٢".

وعند ذلك فقط تقوم حكومة إسرائيل بوقف كافة الأنشطة الاستيطانية تنفيذاً لتوصيات تقرير اللجنة التى ترأسها السناتور الأمريكى السابق جورج ميتشيل والمنبثقة عن مؤتمر شرم الشيخ فى ١٧ أكتوبر ٢٠٠٠، ويقوم الجانب الفلسطينى بإجراء انتخابات حرة ونزيهة مع استكمال الانسحاب إلى خطوط ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ قبل بدء الانتفاضة.

الثالثة : وتبدأ فى يونيو ٢٠٠٣

تتولى المجموعة الرباعية عقد مؤتمر دولى للدول الأطراف المعنية بـ"موافقة" وحضور الطرفين الفلسطينى والإسرائيلي بهدف دعم الترميم الاقتصادى الفلسطينى، وبحث "امكانية" إعلان دولة فلسطينية "مؤقتة" فى حدود "مؤقتة"، والشروع فى تنفيذ الاتفاقات السابقة، مع البدء فى تنفيذ نشاطات إضافية تتعلق بالاستيطان لم تحددها.

الرابعة : عامى ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥

ويتم فيها عقد مؤتمر دولى ثان بمبادرة المجموعة الرباعية وبـ"موافقة الطرفين" فى بداية عام ٢٠٠٤، ويتولى المؤتمر وضع اتفاق حول إقامة دولة فلسطينية "مؤقتة"، يعقبه جولات تفاوض بين الطرفين للتوصل إلى اتفاق دائم نهائى بنهاية العام ٢٠٠٥، ويتم خلال هذه الجولات الاتفاق حول الحدود والقدس والسيادة واللاجئين والمستوطنات. وبما يدعم التقدم فى إحراز تسوية شاملة فى الشرق الأوسط تشمل سوريا ولبنان وكل دول المنطقة طبقاً للمبادرة العربية للسلام.

إن هذه الخطة التى تبنتها المجموعة الرباعية وتعمل على وضع ركائز لعملية تسوية جديدة، لم تشير بأى شكل إلى القرارات الدولية ذات الصلة ولا تقوم عليها، ولا تحدد ماهية وطبيعة الدولة الفلسطينية الموعودة، ولم تقدم أية حلول للمشكلات التى عطلت استكمال التسوية السلمية فى كامب ديفيد ٢ بالنسبة للقدس أو اللاجئين أو إزالة الاستيطان، ولم تقدم تعريفاً لمفهوم الدولة الفلسطينية المؤقتة أو الحدود المؤقتة التى تقوم عليها، بل وترهن عقد جولات التفاوض والمؤتمرات الدولية بموافقة الطرفين بما يعنى إمكانية الرفض الإسرائيلي، وتضع العبء الرئيسى فى التنفيذ على الجانب الفلسطينى، ولا تقيد الجانب الإسرائيلي منذ بدايتها بأية التزامات حقيقية وهو الطرف المعتدى المحتل والغاصب.

ما تشترطه فعلياً الخارطة هو وقف الانتفاضة وأية أنشطة فلسطينية مسلحة أملاً فى أن يوافق الجانب الإسرائيلي على استئناف المفاوضات.

أكثر من ذلك، فإن أرييل شارون ذاته أعلن أمام الكنيست الإسرائيلي رفضه لخارطة الطريق أو أية مبادرات تلزم إسرائيل بوقف أنشطتها الاستيطانية وملاحقتها لما يسميه بـ"الإرهاب الفلسطينى"، بل وأوردت المصادر أن الحكومة الاسرائيلية تملك أكثر من مائة اعتراض على الخارطة.

وتذرعاً منها بالاهتمام بالمسألة العراقية ترفض الإدارة الأمريكية التعجيل بإعلان هذه الخطة المبتسرة، والذى كان مفترضاً أن يتم منذ شهر أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٢ الماضى، فى الوقت ذاته خطت السلطة الفلسطينية خطوات واسعة بتجاه التجاوب مع مطالب الإصلاح الدولى والاشتراطات الأمريكية الإسرائيلية من دون أى مقابل، بل ومن دون أى تلبية إسرائيلية للمطالب الدولية.

فقام الرئيس الفلسطينى يومى ١٨ و١٩ مايو ٢٠٠٢ بالتوقيع على القانون الأساسى الذى كان أقره المجلس التشريعى الفلسطينى فى أكتوبر ١٩٩٧، وقانون استقلال السلطة القضائية الذى أقره المجلس منذ العام ١٩٩٨.

كما أصدر المجلس التشريعى الفلسطينى فى ١٦ مايو ٢٠٠٢ وثيقة الإصلاح الفلسطينية والتى حدد فيها ملامح الإصلاح المطلوب فلسطينياً وتجاوب بقدر كبير مع الاشتراطات الدولية.

كما قام عرفات بتشكيل حكومتين متتاليتين، اشتملا على تغييرات واسعة فى المناصب الوزارية والقيادية، وأخضع التشكيلين الجديدين لرقابة المجلس التشريعى الذى أطاح بالتشكيل الأول وأتى بوزارة ثانية.

كما لبى عرفات مطلب توحيد الأجهزة الأمنية الفلسطينية فى يد واحدة بسيطرة وزير الداخلية، وشكل لجنة مركزية للانتخابات التى حدد موعدها فى يناير ٢٠٠٣، غير أن ذلك لم يجد تجاوباً إسرائيلياً بأى شكل. حيث امتنعت إسرائيل عن إتاحة الفرصة أمام السلطة الفلسطينية لعقد الانتخابات البرلمانية والبلدية والرئاسية المقررة، ما دعا الجانب الفلسطينى إلى اتخاذ قرار بتأجيلها.

وفى حين لم يتحول الموقف الدولى بتجاه تفهم الأوضاع على الجانب الفلسطينى الذى يخضع للاحتلال والعدوان، فانه تفهم انشغال حكومات إسرائيل بانتخاباتها البرلمانية والفترة التى تحتاجها لإعادة تشكيل حكومتها واتخذ ذلك ذريعة لتأجيل إعلان الخارطة.

وفى الواقع فإن النظر إلى مضمون خارطة الطريق والقائمين عليها يؤكد أن الولايات المتحدة قد نجحت فى مساعيها لتحويل موقف المجتمع الدولى لمصلحة إسرائيل وتحقيق أهدافها فى إطالة أمد الاحتلال وتحقيق الأمن فى آن واحد.

كما أنها نجحت فى ابتسار أية حقوق مرعية للشعب الفلسطينى، ولم تحقق سوى إمكانية استئناف المفاوضات من دون أى ضمانات لتنفيذ قرارات الشريعة الدولية، بل وأبقت ذلك بيد الغاصب ونصبته حكماً على الإجراءات الفلسطينية، طالما كان له الحق فى الموافقة أو الرفض على استئناف المفاوضات وحدود قضاياها.

كل هذه المؤشرات وسط العدوان الدائر فى العراق تقود حتما إلى تدهور إضافى للوضع الفلسطينى يمهد لاحتمالات تصفية نهائية أو مؤقتة للعمل النضالى الفلسطينى.

إن الخبرة العربية والفلسطينية بالصراع العربى الإسرائيلي والانحياز الأمريكى المتزايد لإسرائيل لا تفيد سوى بمزيد من التدهور للقضية الفلسطينية وأوضاع الشعب الفلسطينى.

والنظر إلى القرارات الدولية يؤكد هذا الاستخلاص، والذى تأكد قطعياً منذ ضغوط الإدارة الأمريكية لمنع تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٢ الصادر فى ٧ أكتوبر ٢٠٠٠ والقاضى بتشكيل لجنة تحقيق دولية فى المسئولية عن الأحداث التى نشبت فى الأراضى الفلسطينية منذ ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، وقامت الإدارة الأمريكية بمسخ هذا القرار عبر الضغط لتشكيل لجنة تقصى حقائق بقرارات مؤتمر قمة شرم الشيخ فى ١٧ أكتوبر ٢٠٠٠ برئاسة السناتور الأمريكى السابق جورج ميتشل، والتى بدأت عملها بخطاب تكليف من الرئيس الأمريكى أنذاك بل كلينتون بصفته رئيساً لمؤتمر شرم الشيخ، والذى طالب فيه السناتور ميتشل بتجنب تحميل أى من الطرفين مسئولية الأحداث، والنظر فقط فى الإجراءات المطلوبة لوقف الأحداث وبناء إجراءات الثقة.

كما استخدمت الإدارة الأمريكية فى عهد جورج بوش الابن حق النقض "الفيتو" فى مجلس الأمن ثلاثة مرات خلال عام ونصف لحماية إسرائيل من النقد ومن أية التزامات فاعلة.

فضلاً عن ضغوط مارستها لمنع إرسال لجنة تحقيق دولية فى الأحداث التى وقعت فى مخيم جنين والبلدة القديمة فى نابلس خلال الاجتياح الشامل فى مارس وأبريل ٢٠٠٢.

ويبقى فى النهاية أن المسألة الأساسية الواجب الانتباه إليها فى المرحلة المقبلة هى منع أية انزلاقات فلسطينية تحقق أهداف إسرائيل فى تحويل الصراع إلى الداخل الفلسطينى، بما يشق الصف الفلسطينى ويعطل قدرة الشعب الفلسطينى على النضال من أجل حقوقه.

كما أن الالتزام بمشروعية الحقوق الفلسطينية فى الحدود التى تكفلها القرارات الدولية أمر لا محيض عنه ولا يجوز التفريط فيه بأى شكل من الأشكال، وأى تفريط فى هذا السياق يجب الإشارة إلى بطلانه لأنه نوع من المصادرة على قدرة الأجيال القادمة على الدفاع عن حقوقها.

والنظر فى المقارنة التالية حول المعايير المزدوجة التى يتعامل بها المجتمع الدولى فى القضايا العربية تؤكد المعانى السابقة...

مقارنة لأداء مجلس الأمن فى المسألتين العراقية والفلسطينية

مجلس الأمن؛ هو الجهة المختصة فى الأمم المتحدة بالتعامل معً النزاعات التى تمثل تهديدا للأمن والسلام الدوليين؛ قد تبنى خلال عمله مجموعة من القرارات بخصوص المسألة العراقية والفلسطينية.

وإلقاء الضوء على هذه القرارات سيكشف عن وجود معيار مزدوج فى التعامل مع المسألتين وعلي صعيد آخر

سوف يطرح تساؤلاً حول مصداقية الأمم المتحدة كهيئة دولية تعتبر منتهى التعاون الدولي بين الدول، والتي تكونت علي مدار عصور طويلة اتسمت بعدم الاستقرار وهيمنة قانون الغاب في العلاقات الدولية.

يفرد الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لمسألة تحديد وجود حالة تهديد للسلم والأمن الدوليين والإجراءات الواجب اتخاذها من قبل مجلس الأمن. فتضع المادة ٣٩ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة عبء تحديد وجود تهديد للأمن والسلم الدوليين علي مجلس الأمن هذا بالإضافة إلى إعطائه سلطة التوصية أو اتخاذ القرار بالنسبة للإجراءات المنوط اتخاذها في مثل هذه الحالات لاستعادة أو حماية السلم والأمن الدوليين.

مجلس الأمن؛ كونه الذراع التنفيذي للأمم المتحدة؛ يعبر عن وجهات نظر ونوايا المجتمع الدولي ويترجمها إلى أفعال علي المسرح الدولي. فوجود قوة عظمي واحدة والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن علي المسرح الدولي وبرغم من المحاولات الدؤوبة من قبل دول أخرى دائمة العضوية في مجلس الأمن كفرنسا وروسيا والصين في تحجيم هذه الهيمنة؛ فان الوضع الراهن يظهر بجلاء وقوع مجلس الأمن تحت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.

تتطرق المادة ٤١ و٤٢ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إلى تنظيم نوعية الإجراءات المنوط اتباعها حال وجود تهديد للسلم والأمن الدوليين. فتنص المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة علي مجموعة من الإجراءات يمكن اتخاذها في مثل هذه الحالات. هذه الإجراءات تشمل فرض جزئي أو كلي للمقاطعة الاقتصادية (ما يعرف بالعقوبات الاقتصادية) ولجميع وسائل الاتصال والمواصلات؛ وللعلاقات الديبلوماسية. والمادة ٤٢ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أضافت بعدا جديدا للإجراءات المتاح اتخاذها في مثل هذه الحالات وهو إمكانية اللجوء إلى القوة العسكرية إذا رأي مجلس الأمن عدم كفاية أو فاعلية الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٤١.

اتساقاً مع ما سبق عندما يستند مجلس الأمن في قراراته علي الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فهو في واقع الأمر يقرر بشأن عدد من الموضوعات ذات الدلالات المهمة. أولا هو يقر بوجود تهديد للأمن والسلم الدوليين. ثانيا فهو يفتح المجال لتطبيق المادة ٤١ و ٤٢ للحفاظ علي أو استعادة السلم والأمن الدوليين. أخيراً وليس أخراً فهو أي مجلس الأمن يرسل رسالة واضحة للدولة أو الدول المسؤولة عن تهديد الأمن والسلم الدوليين بجدية وتصميم المجتمع الدولى علي استخدام كل الوسائل المتاحة لحماية أو استعادة السلم والأمن الدوليين.

هذا ومن الجدير الإشارة إليه هو أن الإخفاق في توصيل مثل هذه الرسالة يتسبب في إعطاء مؤشر عكسي للدولة أو الدول المسؤولة عن تهديد الأمن والسلم الدوليين بخصوص جدية المجتمع الدولي علي التعامل مع الموضوع، بل إنه في كثير من الأحيان يفسر بأنه ضوء أخضر للدولة أو الدول المعنية بالتمادي في الأفعال التي تمثل تهديداً للأمن والسلم الدوليين.

مثال واضح لمثل هذه الحالات هو مجموعة قرارات مجلس الأمن المتعلقة **بالقضية الفلسطينية** والتي لم يستند فيها مجلس الأمن علي الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة برغم من وجود حالة مستمرة وظاهرة من تهديد السلم والأمن الدوليين من قبل إسرائيل مما أدى إلى استمرارها وتماديها في ممارستها الوحشية تجاه الشعب الفلسطيني وعدم امتثالها لقرارات مجلس الأمن. اكتفى القرار ١٣٢٢ بالإشارة إلى قرارات مجلس الأمن السابقة دون الاستناد على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مع تضمنه لعبارات لا تتناسب مع خطورة الموضوع المطروح مثل "يساوره بالغ القلق – يؤكد من جديد – يشجب – يدين". نفس الشيء تكرر في القرار ١٣٩٧ فهو لم يغير من لغة القرار أو أساسه القانوني بالرغم من استمرار تفاقم الممارسات الوحشية الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، واكتفى بالمطالبة بالوقف الفوري لجميع أشكال العنف والترحيب بالجهود الدبلوماسية للمبعوثين الخاصين بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي وغيرهم، هذا بالإضافة إلى التأكيد على رؤية تتوخى منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل، وفلسطين جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها. لم يختلف الأمر بالنسبة للقرارات اللاحقة ١٤٠٢(٢٠٠٢) – ١٤٠٣ (٢٠٠٢)– ١٤٠٥(٢٠٠٢) – ١٤٣٥(٢٠٠٢). من الملاحظ أنه وبالرغم من عدم امتثال إسرائيل إلى أي من القرارات السابقة فان مجلس الأمن لم يحرك ساكنا لإجبار إسرائيل على احترام الشرعية الدولية متجاهلا استخدام السلطة

المخولة له من قبل الميثاق العام للأمم المتحدة (الفصل السابع من الميثاق).

بالنسبة لقرارات مجلس الأمن الخاصة **بالعراق** فهي تستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم هنالك تقرير من مجلس الأمن بوجود حالة تهديد للسلم و الأمن الدولي قد تستلزم إعمال أحكام المادة ٤١ و ٤٢ الخاصين بالحصار واستخدام القوة العسكرية، هذا وقد تم الاستخدام التعسفي للمادة ٤١ حتى يومنا هذا عن طريق فرض كافة أنواع الحصار علي العراق، مما أدى إلى تردي الأوضاع المعيشية للشعب العراقي وإزهاق الكثير من أرواح الأبرياء. أما بالنسبة لاستخدام القوة العسكرية المنصوص عليها في المادة ٤٢، فهو يتم علي فترات بصورة لا تخلو من النقد، هذا ويجري حاليا استخدام القوة العسكرية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بشكل غير مشروع.

يستند القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فهو يقرر إنشاء هيئة فرعية للمجلس، لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش تحل محل اللجنة الخاصة التي أنشئت بموجب الفقرة ٩ (ب) من القرار ٦٨٧ (١٩٩١). يتضمن أيضا القرار مجموعة من المطالبات للحكومة العراقية بشأن توزيع السلع الإنسانية على الشعب العراقي.

من الملاحظ أن صياغة القرار ما هي إلا انعكاس للأساس القانوني المستند عليه بالنسبة لهذا الموضوع و هو الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فاللغة المستخدمة لغة مكررة. نفس الشيء ينطبق على القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) وإن كان المحتوى والصياغة يعكسان تصميم المجتمع الدولي على إجبار العراق على التنفيذ الكامل لقرارات المجلس، وذلك بإعطاء فرصة أخيرة للعراق قبل اللجوء لاستخدام القوة العسكرية استناداً للمادة ٤٢ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

يتضح من السابق عرضه وجود حالة من الازدواجية في التعامل مع المسألتين، الفلسطينية والعراقية، فإذا أمعنا النظر في اللغة المستخدمة في مجموعة القرارات الخاصة بكل من المسألتين للاحظنا ندرة استخدام كلمة "يقرر" بالنسبة للقرارات الخاصة بالفلسطينيين بالمقارنة بالقرارات المتعلقة بالمسألة العراقية، مما يدل على عدم الجدية في التعامل مع القضية الفلسطينية عكس المسألة العراقية. وجود مثل هذا المعيار المزدوج يؤثر مما لا يحتمل مجالاً للشك علي مصداقية الأمم المتحدة، ويساعد في تأييد الرأي القائل بأن الأمم المتحدة في طريقها إلى أن تصبح أداة في يد القوي العظمي الوحيدة في العالم. بعض المتابعين يأخذ الأمور أبعد من ذلك ويتوقع أن الأمم المتحدة في طريقها إلى فقد مصداقيتها وبالتالي ستلقي مصير سابقتها عصبة الأمم.

إن ما يعزز من هذه نتائج واستخلاصات هذه المقاربة، هو ما نجده فى النماذج التى نقرأها فى السطور التالية... .

.. إرهاب إسرائيلى متصل

وعلى صعيد التطور الميداني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تستغل قوات الاحتلال الحرب الدائرة في العراق، لتصعيد عدوانها الغاشم على الشعب الفلسطيني، الهادف إلي كسر إرادة الشعب الفلسطيني المتطلعة إلي الحرية والاستقلال، باغتيال قادة الانتفاضة الميدانيين واعتقال من تشتبه في مشاركتهم في أعمال للمقاومة وتدمير منازل الشهداء، وتشريد عائلاتهم، من ذلك، وفي الثالث والعشرين من مارس/آذار شنت قوات الاحتلال حملة اعتقالات ودهم في أرجاء متفرقة من الضفة الغربية أسفرت عن اعتقال ١٣ فلسطينياً في بلدة دورا بالخليل، واعتقال ٢٠ آخرين في بيت لحم جنوبي القدس المحتلة، ليصل عدد الفلسطينيين الذين اعتقلتهم قوات الاحتلال منذ اندلاع الانتفاضة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ إلي ٧٠٠٠ آلاف فلسطيني قيد الاحتجاز، كان من ضمن المعتقلين "نضال نغنغية" مسؤول كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح في جنين بزعم استعدادهم لتنفيذ عمليات فدائية.

كذلك استشهد الطفل "أحمد عباهرة" (١٣ عاماً) برصاص جنود الاحتلال في مدينة جنين شمالي الضفة الغربية بعد أن فتحوا جنود الاحتلال النار على مجموعة من الفتية الذين تحدوا الحظر المفروض على المدينة وضربوا جنود الاحتلال بالحجارة، وقد أدت المواجهات إلي إصابة شخصين آخرين.

وفي ٢٤ مارس/آذار توغلت قوات الاحتلال مدعومة بعدد من الآليات العسكرية في منطقة تل السلطان برفح، وقام جنود الاحتلال بدهم عدد من المنازل وكسروا وخربوا أثاث منزلين، وأجبروا سكانهما على ترك منازلهم لساعتين،

واعتقلوا ثلاثة فلسطينيين.

وفي ١٨ مارس/آذار استشهد "ناصر عصيدة" أحد قادة كتائب عز الدين القسام الجهاز العسكري لحماس، بعد أن داهمت قوات الاحتلال الكهف الذي كان يختبأ به، وبررت قوات الاحتلال مقتله بمسئوليته عن تنفيذ عدد من العمليات الاستشهادية. وفي جنوبي بيت لحم وفي نفس اليوم استشهد "علي عليان" الناشط بحركة حماس على إثر تبادل إطلاق النار في قرية مراح رباح، واعتقلت قوات الاحتلال عدد من أقارب الشهيد، وهدمت ثلاث منازل تخص عائلته قبل أن تنسحب من القرية.

كما أصيب الطفل "حمتو الهندي" (١١ عاماً) بجروح خطيرة في الصدر، على إثر فتح جنود الاحتلال النار على جنازة في مدينة خان يونس جنوبي القطاع.

وفي ١٦ مارس/آذار استشهد ستة فلسطينيين من بينهم طفل رضيع وجرح ١٢ آخرين على إثر اجتياح قوات الاحتلال لمخيم النصيرات للاجئين الفلسطينيين، مدعومة بـ ٣٠ دبابة، و آليات وجرافات، وداهمت قوات الاحتلال عدداً من المنازل، وهدمت عدداً آخر، واعتقلت سبعة فلسطينيين.

كما اجتاحت قوات الاحتلال مدينة جنين مجدداً وفرضت عليها حظر التجول، وعلى صعيد آخر اعتقلت سلطات الاحتلال "حسام خضر" عضو المجلس التشريعي الفلسطيني بعد أن داهمت منزله في مخيم بلاطة وصادرت عدد من مقتنيات المنزل.

كذلك قتلت ناشطة سلام أمريكية تدعى "ريتشيل كوري" بعد أن دهستها جرافة للاحتلال في رفح جنوبي قطاع غزة عندما حاولت منع قوات الاحتلال من تدمير منازل فلسطينية، واكتفت إسرائيل بالتعبير عن أسفها لمقتل الناشطة الأمريكية واصفة إياه بالحادث المؤسف.

وفي ١٦ مارس/آذار أيضاً توغلت قوات الاحتلال في منطقة العطاطرة ببلدة بيت لاهيا، وأسفر الاجتياح عن سقوط شهيدين من قوات البحرية الفلسطينية.

وفي ١٣ مارس/آذار استشهد ستة فلسطينيين في مخيم جنين، من بينهم أربعة من سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، بعد اقتحام قوات الاحتلال المخيم، يغطيها قصف جوى كثيف، وقد منعت قوات الاحتلال سيارات الإسعاف من دخول المنطقة.

.. سياسة التهجير القسري

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية انتهاكها الصارخ لنص المادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحرم وتجرم تدمير المنازل والممتلكات المدنية، وتغيير البنية الديموغرافية، والذى ترافق مع عدوان الولايات المتحدة على العراق، صعدت قوات الاحتلال الإسرائيلية سياستها الهادفة إلي تدمير المنازل ومخيمات اللجوء وتجريف الأراضي الزراعية، وشهدت الفترة من ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٢ وحتى نهاية مارس/آذار ٢٠٠٣، عمليات تدمير للمنازل والمخيمات بشكل منهجي، خاصة بعد أن أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً يجيز هدم منازل المقاومين الفلسطينيين، مما ينذر بتشريد أسرهم.

ففي ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٢ هدمت قوات الاحتلال ٢٢ منزلاً منهم ٨ منازل في قطاع غزة ، و١٤ منزل في الضفة الغربية، ترجع ملكيتها لأسر استشهاديين.

وفي يناير/كانون ثان دمرت قوات الاحتلال ٣٥ منزلاً في رفح مما أسفر عن تشريد ٥٠٠ شخص، وفي بلدة سلوان جنوبي القدس المحتلة هدمت قوات الاحتلال منزل المعتقل "وائل محمود قاسم"، ثم كررت نفس الفعل في منزل معتقلين آخرين، مما أدى إلي تشريد ٣٥ شخص. وفي وادي الهرية جنوبي الخليل دمرت قوات الاحتلال منزل المواطن "محمد محمود عمرو" بزعم مشاركة ثلاثة من أبنائه في عمليات مسلحة مما أدي إلي تشريد قاطنيه. وفي دير البلح تم تدمير ٣ منازل، مما أسفر عن تشريد ٧ أفراد. وفي مدينة بيت حانون تم تدمير منزل أحد الشهداء، مما أسفر عن تشريد ٢٠ فرداً.

وفي فبراير/شباط دمرت١٠ منازل في خان يونس أدت لتشريد ٣٣ فرداً، و١٩ منزل في رفح أدى لتشريد ٢٣٦ شخص.

وفي مارس/آذار دمر منزل في مخيم النصيرات، وتضررت٤ آخرين مما أدي لتشريد ٤٨ فرد. وفي مخيم جباليا دمرت قوات الاحتلال ٨ منازل تدمير كلي، و٣ تدمير جزئي مما أدى لتشريد عدد كبير. وفي جنوب مدينة غزة دمر٥ منازل غادرها سكانها نتيجة لتكرار القصف. وفي خان يونس دمرت ٣ منازل بشكل جزئي يقطنها ١٩ شخص. وفي رفح تم تدمير٣ منازل ما أدى لتشريد ١٤ شخص.

إن اتباع قوات الاحتلال الإسرائيلية لسياسة الإخلاء القسري للسكان يعد انتهاكاً صارخاً لكافة المعايير الدولية ويندرج ضمن جرائم الحرب.

استمر قراء النشرة فى مراسلة المنظمة وقد تركزت الرسائل الواردة أخيرا على قضيتى، الحرب ضد العراق والوضع فى فلسطين.

ونلخص فيما يلى بعض هذه الرسائل:

١- **رسالة** من "**كوليم أحمد**" - لم يذكر جنسيته- يقول فيها أنه من سخرية القدر أن الرئيس الأمريكى تذكر أخيراً اتفاقيات جنيف الخاصة بأسرى الحرب وذلك بعد وقوع اسرى من القوات الأمريكية فى أيدي العراقيين.

ويذكر كاتب الرسالة الرئيس الأمريكى بالمعاملة التى يتعرض لها أسرى الحرب فى أفغانستان الذين أوضعوا فى أقفاص الحيوانات فى قاعدة "جوانتنامو"، كما يذكره بعرض الفضائيات الأمريكية للأسرى العراقيين بعد معركة أم القصر، ويذكره أخيراً بأن الولايات المتحدة رفضت الانضمام لبروتوكول إنشاء المحكمة الجنائية الدولية خوفاً من تعرضها للمحاسبة بعد الانتهاكات لحقوق الإنسان التى ارتكبتها فى عدة أنحاء من العالم.

ويختتم رسالته مناشداً الرئيس الأمريكى بأن يستحى هو ووزير دفاعه قبل أن يطالب بتطبيق اتفاقيات جنيف على قوات أمريكية معتدية على سيادة العراق وشعبه.

٢-**رسالة** من مواطنة أمريكية "**هـ.ع**" تحمل الكثير من السخرية حيث تشير إلى أنها كسيدة أمريكية تهنئ نفسها بأنها قريباً سوف تصبح الأم الروحية لحوالى ٢٢ مليون عراقى. وتضيف أن الرئيس الأمريكى قرر تبنى شعب العراق وتحويله إلى شعب يتمتع بالديمقراطية وحقوق الإنسان ولكن بعد أن يتم قتل بعض الآلاف منه ممن لا يستحقون الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وتمضى فى رسالتها فتقول أن دافعى الضرائب فى أمريكا سوف يضحون بأولادهم من أجل أن يعيش شعب العراق تحت الوصاية الأمريكية.

وفى **ختام** رسالتها تقول أنها تناشد الرئيس بوش الأب الروحى لشعب العراق بألا يحاول التفكير فى يوم من الأيام بزيارة أبنائه فى العراق لأنهم لن يغفروا له أنه كان والداً قاسياً وظالماً أراد لهم العيش فى سلام عن طريق قتل وإصابة أولادهم وتشريد العديد منهم.

٣-**رسالة** من مواطنه أمريكية "**ف.أ**" تقول فيها أن يوم الخميس ٢٠ مارس/آذار ٢٠٠٣ سيبقى دائماً على مدى التاريخ يوماً محزناً بالنسبة لكل أسرة أمريكية وللعالم كله، حيث أن التاريخ سيذكر أنه فى هذا اليوم تم إرسال شباب الولايات المتحدة إلى العراق لشن حرب ظالمة ضد شعب هذا البلد بدون مراعاة للدستور الأمريكى وانتهاكاً للقانون الدولى.

وتقول فى رسالتها أنها تبكى اليوم من أجل الولايات المتحدة لأنه فى هذا اليوم لم تعد أمريكا بلد الحرية والسلام والأخوة وإنما دوله متعدية، ظالمة وعدوة لبقية العالم.

وتختتم رسالتها فتقول "هل يعلم بوش أن عدد الكنائس فى بغداد يفوق عدد الكنائس فى تل أبيب وأن عدد مجرمى الحرب فى إسرائيل يفوق عدد مجرمى الحرب فى العراق، وأن عدد الأسلحة المحرمة دولياً فى الولايات المتحدة يفوق عددها الموجود فى العراق، وهل يعلم بوش أن نصف سكان العراق من الأطفال والشباب الذين لا تتعدى أعمارهم الخمسة عشر عاما.

٤- **رسالة** من مواطن أمريكى "**ج.م**" يقول فيها أن الحكومة الأمريكية بشنها الحرب ضد العراق قد ارتكبت جريمة صارخة ضد الإنسانية تدينها الديانة المسيحية التى يتمسح بها بوش فى كل خطاب يلقيه فى الفترة الأخيرة. ويقول كاتب الرسالة إننى شاركت فى مظاهرة ضد الحرب فى ولاية "ماساتشوتس" اعتقادا منى بأن دستور الولايات المتحدة يعطينى هذا الحق فى حرية التعبير، إلا أننى فوجئت بقوات الأمن تعتدى علي وتصيبنى فى عدة أجزاء من جسدى لمجرد مشاركتى فى مظاهرة تقول "لا للحرب".

ويمضى كاتب الرسالة فيقول أن ما تعرض له من إصابات تجعله يعتقد أن الولايات المتحدة أصبحت من الأماكن

الخطرة التى لا يمكن أن يعيش فيها أى إنسان وذلك لأن من يحكمها الآن طاغية استطاع أن يصل إلى الحكم عن طريق حكم المحكمة العليا وليس عن طريق صناديق الانتخاب.

وفى نهاية الرسالة يقول كاتبها أن الحرية سوف تنتصر فى نهاية الأمر لأن غالبية الشعب الأمريكى قد قرر إسقاط الطاغية فى انتخابات الرئاسة القادمة.

٥- رسالة من مواطن أمريكى "**ب.ك**" يقول فيها أنه كمواطن يريد أن يوجه رسالة شكر وتقدير إلى الرئيس بوش للأسباب التالية:

- لأنه أتاح الفرصة للبرلمان التركى أن يتمرد على الهيمنة الأمريكية ويرفض السماح باستخدام أراضيه للعدوان على دولة أخرى مقابل ٢٦ بليون دولار.
- لأنه أوضح بما لا يقبل الشك أن الحكام حتى فى الأنظمة الديمقراطية يتخذون قرارات ضد مواقف الشعوب
- لأنه سمح لرئيس وزراء بريطانيا ورئيس وزراء أسبانيا بتوجيه اهانة لشعوبهما من أجل إرضاء الولايات المتحدة.
- لأنه جعل وزير خارجيته محل سخرية العالم بعد أن قدم لمجلس الأمن وثائق شكك فى صحتها كبير مفتشى الأسلحة ومدير وكالة الطاقة الذرية الدولية.
- لأنه تسبب فى حدوث انقسام خطير بين أعضاء حلف الناتو.
- لأنه سمح للدول العربية بأن تقول لا للحرب ولا لأمريكا فى موقف موحد بعد أن طالت الخلافات بينهم لعدة سنوات.
- لأنه وحد كلمة شعوب العالم التى هبت فى وحدة غير مسبوقة لتقول لا للهيمنة الأمريكية على العالم.

ويختتم كاتب هذه الرسالة الساخرة فيقول "أنعم يا سيادة الرئيس بوش بأمجادك فقد اخترت أن يذكرك التاريخ بأنك أول زعيم أمريكى متعطش للحرب والقتل والدمار".

٦- وردت **للمنظمة** عدة رسائل من مواطنين من الولايات المتحدة وأوروبا والعالم العربى يستنكرون فيها مقتل المواطنة الأمريكية "**راشل موريز كورى**" تحت بلدوزر إسرائيلى بينما كانت تحاول منع هدم منزل لمواطن فلسطينى فى مدينة رفح بغزة. وتجمع هذه الرسائل على الآتى:-

- إن اغتيال راشل أمر متعمد ولم يكن أبدا حادثا وكان الغرض منه إرسال رسالة إلى محبى السلام الذين ذهبوا إلى فلسطين للدفاع عن الشعب الفلسطينى الذى يتعرض لعدوان إسرائيلى وحشى.
- استنكار موقف الحكومة الأمريكية التى لم تحرك ساكنا إزاء هذه الجريمة ولو حتى بطلب إجراء تحقيق فى الحادث.
- رفض موقف الإعلام الأمريكى الذى لم يتناول هذا الاعتداء بطريقة تتمشى مع كون "راشيل" مواطنه أمريكية وهو ما يؤكد خضوعه للنفوذ الصهيونى.

٧-**رسالة** من مواطن فلسطينى "**ى.س**" يعلق فيها على إعلان الرئيس بوش بتبنيه ما يسمى "خريطة الطريق" يقول فيها أن أى مواطن عربى عليه أن لا ينخدع بذلك الإعلان لأنه مرة أخرى استخفاف بعقول العرب لأنه صدر قبل بدء العدوان على العراق لمحاولة كسب تأييد عربى لهذا العدوان، وسرعان ما سوف ينسى بوش هذا الوعد بعد تحقيق أهدافه من هذا العدوان، كما سبق أن نسى العديد من الوعود الأخرى التى قدمها للشعب الفلسطينى الذى لا يرغب إلا فى مزاولة حقه فى تقرير مصيره وفقا للمواثيق الدولية.

٨-**رسالة** من مواطن ألمانى "**ولفجانج ميللر**" يقول فيها أن السلام فى الشرق الأوسط لن يتحقق إلا إذا كانت هناك عدالة تسود غزة والضفة الغربية ولهذا فإن على الدول الأوروبية التى تمردت على الهيمنة الأمريكية أن تقوم بدور نشط من أجل وقف العدوان الإسرائيلى على الشعب الفلسطينى الذى يعانى منذ أكثر من عام من هجمة صهيونية وحشية لا تراعى مبادئ القانون الإنسانى الدولى تشبها بما تقوم به أمريكا فى أفغانستان والعراق.

ويختتم كاتب الرسالة فيقول أن الصمت الأوروبى يجب أن ينتهى لأن الشعوب الأوروبية يجب ألا تكون بصمتها وتقاعسها شريكا فى الجرائم التى ترتكبها إسرائيل فى فلسطين، والتى تعد من جرائم الحرب وفقا للقانون الدولى.

اليمن

المنظمة تطالب بالتحقيق في مقتل متظاهرين

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ببالغ الأسف أنباء مقتل مواطنين بينهما صبى في الحادية عشرة من عمره وجرح العشرات من المتظاهرين خلال المسيرات الاحتجاجية في صنعاء يوم ٢٠ مارس/آذار احتجاجاً على العدوان الأمريكي على العراق.

وقد أفادت المعلومات التى تلقتها المنظمة أن قوات الأمن قد استعملت الذخيرة الحية لتفريق المتظاهرين.

وقد طالبت المنظمة في بيان لها السلطات اليمنية بالتحقيق في هذه الأحداث، وضرورة محاسبة المسئولين عنها.

مصر

المنظمة ترحب ببراءة رئيس وأعضاء مركز بن خلدون

أعربت المنظمة فى بيان لها عن ترحيبها بحكم محكمة النقض المصرية الصادر صباح الثلاثاء ١٨ مارس/أذار والقاضى بتبرئة الدكتور "سعد الدين إبراهيم" رئيس مركز بن خلدون للدراسات الانمائية وأعضاء المركز والمتعاونين معه فى القضية المعروفة باسم قضية بن خلدون والتى بدأت وقائعها فى نهاية يونيو/ حزيران ٢٠٠٠ الماضى.

وكانت محكمة الجنايات وأمن الدولة العليا بالقاهرة قد أدانت غالبية المتهمين خلال المحاكمة فى نهاية مايو/أيار ٢٠٠١ وإعادة المحاكمة فى نهاية يوليو ٢٠٠٢، بعد أن كانت محكمة النقض نقضتهما تباعاً فى فبراير/شباط ٢٠٠٢، وديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٢.

وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قد سجلت خلال مراحل سير القضية أن حكمى الإدانة قد صدرا دون التفات لبعض طلبات هيئة الدفاع عن المتهمين، وأنهما تأسسا على مخالفة المتهمين لقانون استثنائى هو الأمر العسكرى رقم ٤ الصادر فى العام ١٩٩٢، وأن الاتهام بنشر أخبار زائفة ومسيئة للبلاد ينطوى على سلطة تقديرية واسعة فى اثباته.

وهى ذات الإشارات التى التقى معها طعنى هيئة الدفاع عن المتهمين على حكمى الإدانة، وكذا رأى النيابة العامة للنقض.

.. وترحب بالإفراج عن المحتجزين فى التظاهرات السلمية

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بارتياح بالغ قرار السيد المستشار "ماهر عبد الواحد" النائب العام بالإفراج عن المعتقلين الثمانية والعشرين الباقين فى الاحتجاز من بين معتقلى التظاهرات السلمية التى سارت فى القاهرة احتجاجاً على العدوان الأمريكى على العراق.

والمنظمة إذ ترحب بهذا القرار الإيجابى، فإنها تناشد السلطات الاستمرار فى السماح للمواطنين بممارسة حقهم فى التظاهر السلمى.

الأردن

المنظمة تطالب السلطات بالإفراج عن المعتقلين في تظاهرات الاحتجاج على العدوان الأمريكي

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكاوى أفادت بقيام السلطات الأمنية باعتقال عدد من ناشطي التظاهرات السلمية التى سارت بالمدن الأردنية احتجاجاً على العدوان الأمريكي على العراق، ومن بينهم "ناصر إبراهيم الساريسى"، و"تيسير مصطفى الشروف"، و " ثائر أحمد سليم" ، و" ذمر أبو غنيم" ، و"زهير الشطرات" من مخيم البقعة للاجئين الفلسطينيين، من دون إذن قضائى.

وتناشد المنظمة السلطات الإفراج عن المحتجزين والسماح للمواطنين بممارسة حقهم في التظاهر سلمياً طالما كانت في نطاق القانون والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

..وترحب بالإفراج عن إبراهيم علوش

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بارتياح نبأ الإفراج عن الدكتور "إبراهيم علوش" الناشط بلجنة مقاومة الصهيونية لاتحاد النقابات المهنية.

وكان السلطات قد احتجزته مع مطلع التظاهرات الاحتجاجية على العدوان الأمريكي على العراق.

والمنظمة إذ ترحب بالإفراج عنه، فإنها تناشد السلطات الأردنية الإفراج عن كافة المحتجزين في التظاهرات.

السودان

مقتل طالبين في تظاهرات الخرطوم

أسفرت أعمال القمع الأمني للتظاهرات الشعبية المناهضة للغزو الأمريكي- البريطاني عن مقتل طالبين بالرصاص في الخرطوم وإصابة آخرين بسبب كثافة استخدام الغاز المسيل للدموع من جانب قوات الشرطة في تفريق المتظاهرين.

فقد أدت تظاهرات اليوم الثالث ضد الحرب إلي مقتل الطالب الجامعي "شريف حسب الله" ، الطالب في جامعة النيلين، برصاص الشرطة أثناء منعها للطلاب المتظاهرين من الوصول إلي مقر السفارة الأمريكية بالخرطوم.

وقتل أيضاً في تظاهرة اليوم الرابع الطالب "الأمين شمس الدين حامد"، الطالب في كلية الهندسة في جامعة السودان، برصاص اخترق رأسه.

ودانت تظاهرات الخرطوم، التى سيرها الطلبة والأحزاب والمنظمات السودانية لعدة أيام متوالية، غزو العراق وطالبت بإغلاق السفارتين الأمريكية والبريطانية وطرد دبلوماسييها، كما طالب المتظاهرون بمقاطعة المنتجات الأمريكية.

والمنظمة تطالب السلطات السودانية مباشرة إجراءات التحقيق في مقتل الطالبين المذكورين وإحالة المسؤولين عن هذه الأحداث للمحاكمة في أسرع وقت.

.. واعتقالات في الخرطوم

اعتقلت السلطات السودانية مساء ٢٣ مارس/آذار السيد "محمد الوسيلة عباس" ٣٧ عاماً بعد أن داهم ١٢ فرداً مسلحاً من قوات الأمن منزله بالخرطوم، واخضعوا سكنه ومنزل جيرانه للتفتيش، ثم اقتادوه وأحد أقاربه المقيمين معه يدعى "راشد" وجاره ويدعى "على" إلى أحد مراكز الاحتجاز دون ذكر أسباب.

وقد أطلقت قوات الأمن في وقت لاحق سراح كل من "راشد" و"على" إلا أن "الوسيلة" ظل معتقلا في مكان غير معلوم لأسرته.

وكانت السلطات قد اعتقلت في مساء السبت ٢٢ مارس/آذار السيد "ياسر محمد الحسن عثمان" من مقر عمله بكلية الطب بجامعة الخرطوم ووضعته في سجن انفرادي، ومنعت أسرته من زيارته لكونه يخضع للاستجواب، حسب إفادة أفراد الأمن.

وسبق أيضاً ان اعتقلت السلطات في ١١ مارس/آذار السيد "إدوارد لادو ترسو" الصحافي في جريدة "الخرطوم مونيتر" اليومية من مكتبه بمقر الجريدة بالخرطوم دون إعطاء أسباب للاعتقال.

وظل موقع اعتقال "لادو" غير معلوم لأقاربه حتى ترحيله إلى سجن كوبر المركزي بالخرطوم بحري في ١٥ مارس/آذار لكن السلطات لم تسمح لأقاربه بزيارته في السجن.

والمنظمة تطالب السلطات السودانية بإطلاق سراح المذكورين والكف عن سياسة الاعتقال وفقاً لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

السعودية

المنظمة تناشد السلطات الإفراج عن معتقل

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكاوى أفادت أن السلطات الأمنية تحتجز منذ خمسة عشر عاماً الرائد "محمد زهير عسيري" من دون إذن قضائي أو توجيه اتهامات رسمية إليه.

وأفادت الشكاوى أن محاولات الإفراج عن المذكور متوقفة لأنها مشروطة بتوقيعه إقراراً كتابياً يرفضه خشية إدانته قضائياً.

وقد خاطبت المنظمة السلطات السعودية المختصة، وناشدتها التحقيق فيما تضمنته الشكاوى والإفراج عن المذكور.

.. وتطالب السلطات الإفراج عن محتجزين مصريين ثبتت براءتهم

وتلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى تفيد أن السلطات الأمنية بالمملكة العربية السعودية تواصل احتجازها لعدد من المواطنين المصريين العاملين فى مكة منذ قرابة العام من دون اذن قضائى أو توجيه اتهامات رسمية، ومن بينهم السادة "أحمد نور الدين فرغل"، و"عبد الفتاح هيكل"، و"عبد الرحيم التركى"، و"عبد المنعم عبد الرحيم".

وتفيد الشكوى أن اعتقال المذكورين تم على إثر مقتل المرحوم السيد"محمد السعيد عبد الدايم" المصرى الجنسية، واشتباهاً فى ضلوعهم فى الحادث، وذلك على الرغم من اعتراف الجانى بارتكابه جريمة القتل، وهو السيد" على حسن ابراهيم" الذى وثق اعترافه لدى الجهات الرسمية بإمارة منطقة مكة المكرمة، بحضور مندوب من السفارة المصرية لدى المملكة.

وخاطبت المنظمة وزارة الخارجية المصرية وطالبتها ببذل المساعى الحميدة لدى السلطات السعودية المختصة للإفراج

عن المذكورين طالما لم تثبت فى حقهم اتهامات محددة، كما خاطبت سفير المملكة العربية السعودية بالقاهرة فى هذا الشأن.

وقد ورد إلى المنظمة معلومات إضافية أفادت أن المحكمة المختصة فى القضية قد أعادت ملفها إلى الادعاء العام لإعادة التحقيق وتقديم المتهمين الحقيقيين فى القضية، وسجلت اعتراف الجانى لديها، غير أن الإدعاء العام لم يأمر بالإفراج عن بقية المحتجزين الأبرياء.

..وتطالب بمساعدة مواطن مصرى لاسترداد حقوقه المالية

كما تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى مقدمة من السيد "وائل محمد أحمد المهدى" المصرى الجنسية، والذى طلب مساعدته فى نيل حقه فى التعويض عن الأضرار المادية والأدبية التى لحقت به أثناء عمله بالمملكة العربية السعودية .

تفيد الشكوى أن المذكور تعاقد فى ٢٩ سبتمبر/أيلول الماضى للعمل لدى مؤسسة الصباخ لتصنيع البلوك والخرسانه الجاهزة فى وظيفة محاسب براتب شهرى محدد، غير أنه فوجئ بقرار إدارى يخفض راتبه بمقدار النصف مع محاولة إجباره على التوقيع على عقد جديد يخالف العقد الأصلى ويخفض راتبه من جديد، وطلب المذكور مساعدته لفسخ العقد والحصول على حقه اللازم فى التعويض.

وقد خاطبت المنظمة وزارة الخارجية المصرية وطالبتها ببذل المساعى الحميدة لدى السلطات السعودية المختصة لمساعدة المذكور فى الحصول على حقه فى التعويض، وتناشد السلطات السعودية بحث قضية الشاكى والعمل على حلها.

مصر/السويد
المنظمة تناشد السلطات السويدية السماح لذوى سجين مصري بزيارته

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى تفيد أن السلطات السويدية ترفض منح السيدة "فتحية كامل محمد الاكرادى" تأشيرة الدخول إلى الأراضي السويدية لزيارة نجلها السيد " أحمد السيد على حسن" الذي يقضى عقوبة السجن في السويد.

وكانت والدة المذكور قد تقدمت إلى السفارة السويدية بالقاهرة بطلب الحصول على تأشيرة دخول لزيارة نجلها السجين بعد أن انقطعت الاتصالات به منذ مطلع نوفمبر/ تشرين ثان الماضي، غير أن السفارة السويدية قد رفضت مطلبها.

وقد خاطبت المنظمة سعادة سفير السويد بالقاهرة، وناشدته منح والدة المذكور تأشيرة الدخول لاجلاء موقف نجلها.

مصر/بولندا
رد سفيرة بولندا بالقاهرة على شكوى الفنان "حشمت قناوى"

تلقت المنظمة رداً من سفيرة بولندا بالقاهرة على مكاتباتها بشأن شكوى الفنان التشكيلى المصرى "محمد حشمت قناوى"، والتى شكا فيها من احتجاز السلطات البولندية لطفلته زينب خلال النزاع القضائى مع أسرة زوجته البولندية المتوفية حول المسئولين عن وفاتها. وقد تضمن رد سفارة بولندا الاحاطة بأن تلك القضية هى مصدر اهتمام سفارة بولندا وكذلك أجهزة الحكم البولندية التنفيذية والتشريعية. وأن الطفلة زينب تم وضعها فى مركز للرعاية والتربية بالإضافة إلى ذلك فقد منعت المحكمة بقية الأطفال من ترك الأراضى البولندية.

وأن المذكور قام بالاستئناف على الحكم وخلال استمرار إجراءات التقاضى تمت الاستجابة للطلب المقدم من المذكور والموافقة على قيامه بزيارة أسرته فى مصر وسفر أطفاله الآخرين بصحبته، وبأنه بعدم عودته إلى بولندا قد قام بخوق القانون البولندى. وقد صدر حكم القضاء بتأييد حكم أول درجة، حيث لم تؤد مراجعة الحكم بوجود أية تجاوزات.

وعبرت السفيرة عن إدراكها الكامل بأن القضية ليست سهلة من وجهة النظر الإنسانية، إلا أنها أشارت لأن سفارة بولندا وفى ضوء الوقائع المذكورة تؤكد على أنها باعتبارها بعثة دبلوماسية لا تملك أى تأثير على قرارات القضاء البولندى.

وقد عاودت المنظمة مخاطبة سفيرة بولندا بالقاهرة ووزارة الخارجية المصرية بشأن قرار إدارى صادر باخلاء شقة المذكور فى بولندا بما يهدد العشرات من أعماله الفنية الموجودة فيها، وكذا منقولات متنازع عليها قضائياً مع والدة المرحومة زوجته، وطالبتهما بسرعة التدخل لوقف تنفيذ هذا القرار لحين الفصل فى النزاعات القضائية القائمة مع أسرة زوجته والجهات الادارية عقب عودته مع أطفاله الذين يخضعون للعلاج حالياً فى مصر.

الأمين العام للمنظمة يشارك فى أعمال الدورة الـ ٥٩ للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

شارك الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة فى أعمال الدورة الـ ٥٩ للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة والمنعقدة فى جنيف حالياً.

وقام الأمين العام خلال مشاركة بعرض موقف المنظمة من العديد من قضايا حقوق الإنسان فى العالم العربي، وبصفة خاصة بنود خاصة بنود جدول أعمال الدورة المتعلقة بالقضية الفلسطينية وحالة حقوق الإنسان فى البلدان العربية خلال العام الماضى، فضلاً عن بيانه الصحفى بشأن العدوان على العراق.

وفيما يلى عرضاً لبيانى الأمين العام أمام اللجنة.

.. بيان أمين عام المنظمة الى اللجنة بشأن الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية

ألقى الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة كلمة تحت البند (٨) بشأن التطورات فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، أشار فيها الى أنه منذ انفضاض اللجنة فى دورتها الـ٥٨ وقعت أحداث جسيمة على ثلاثة محاور، أولها تعميق الاحتلال الإسرائيلي لمناطق الحكم الذاتى الفلسطيني، وثانيها تصعيد الحرب الوحشية على الشعب الفلسطيني لوقف حركته الاحتجاجية – الانتفاضة– وإخضاعه لنير الاحتلال، وصرفه عن حقوقه المشروعة التى تتكدس بها وثائق الأمم المتحدة وقراراتها، وثالثها بتجميد جهود التسوية وربطها بشروط تعجيزية، وصرف الاهتمام عن الداء وهو الاحتلال، بتجاه قضية إصلاح الواقع الفلسطيني.

وعدد الأمين العام الاجراءات الاسرائيلية التى تقع جملة وتفصيلا بين جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية على النحو الذى عرفها به القانون الدولي الإنسانى والنظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية.

وقد عبر الأمين العام عن أسفه من التبنى الأمريكى الكامل للرؤية الاسوائيلية رغم ما أعلن من رؤية عن إقامة دولة فلسطينية يدعمها قرار من مجلس الأمن.

وبشأن الآلية التى طرحتها الاستراتيجية الأمريكية (خارطة الطريق) التى تبنتها المجموعة الرباعية، أكد الأمين العام أنها لم تحدد ماهية وطبيعة الدولة الفلسطينية الموعودة، ولم تقدم أية حلول للمشكلات التى عطلت استكمال التسوية السلمية فى كامب ديفيد (٢) بالنسبة للقدس أو اللاجئين أو إزالة الاستيطان. ولم تقدم تعريفا لمفهوم الدولة الفلسطينية المؤقتة، أو الحدود المؤقتة التى تقوم عليها. ورهنت عقد جولات التفاوض والمؤتمرات الدولية بموافقة الطرفين بما يعنى إمكانية قيام إسرائيل بعرقلة المفاوضات، كما وضعت العبء الرئيسي فى التنفيذ على الشعب الفلسطينى، دون أن تقيد الجانب الإسرائيلي منذ بدايتها بأية التزامات وهو الطرف المعتدى والمحتل والغاصب.

وأضاف أن ما تشترطه الخارطة عمليا هو وقف الانتفاضة وأية أنشطة فلسطينية مسلحة، وما أكدته إسرائيل علنيا هو رفض خارطة الطريق أو أية مبادرات تلزم إسرائيل بوقف أنشطتها الاستيطانية أو ملاحقتها لما تسميه الإرهاب الفلسطينى، بل طرحت السياسة الإسرائيلية أكثر من مائة تعديل على خارطة الطريق كشرط قبولها.

وأشار الى مطالب المنظمة وهى :

١ – التأكيد على المطالب المتكررة للجنة بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضى الفلسطينية المحتلة وتوفير الحماية للمدنيين تحت الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطينى من حقوقه المشروعة.

٢– إدانة الانتهاكات الإسرائيلية لمواثيق حقوق الإنسان وأحكام القانون الإنساني، وتشكيل لجنة دولية للتحقيق فى هذه الانتهاكات وفقا لما سبق أن قررته اللجنة ودوراتها السابقة وفى مجلس الأمن.

٣– إدانة الاحتلال الإسرائيلي للأراضى الفلسطينية والمطالبة بإنهاء الاحتلال فوراً.

وختاماً عبر الأمين العام عن خيبة أمل المنظمات العربية من عدم تمكن هذه اللجنة من نظر موضوع الحرب البريطانية–الأمريكية ضد العراق وما يتعرض له الشعب العراقى من مأساة وعدوان على سيادته وخرقاً للقانون الدولي الإنساني.

.. وبشأن أوضاع حقوق الانسان فى البلدان العربية

أكد الأمين العام أن المنظمة دأبت فى تحليل أبعاد الانتهاكات على الساحة العربية، بالتركيز على العوامل الداخلية المفضية إليها، لكن وقعت المنطقة خلال الشهور الماضية تحت وطأة عاملين إضافيين هما الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، وتفاقم التدخلات الخارجية، أثرا

على أوضاع حقوق الإنسان باستظهار أنماط جديدة من الانتهاكات، وبعد أن كان المجتمع الدولى يعد عاملاً إيجابياً فى تطوير مسار حقوق الإنسان فى المنطقة أصبح عاملاً سلبياً، بل وتقدم على العوامل الداخلية فى هذا الشأن.

وعدد الأمين العام مظاهر وتداعيات هذين العاملين على مختلف الساحات العربية، مؤكداً على أن التدخلات الخارجية فاقمت من وطأة الضغوط على مسار حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إذ طرحت تغيير النظام السياسى بالقوة العسكرية فى العراق، وتغيير القيادة المنتخبة فى فلسطين، وطرحت الولايات المتحدة سياسات وبرامج لتغيير النظم الثقافية الاجتماعية فى المنطقة تنطلق من أسس عنصرية بحجة فساد ثقافة المنطقة.

وأضاف أنه حتى الإنجاز الوحيد باتجاه التسوية السلمية فى السودان جاء مشوباً باستبعاد القوى الرئيسية من المشاركة فى تقرير مستقبل بلادها. وانعكس هذا التوجه السلبى العام على القضايا المركزية فى المنطقة، فى فلسطين ثم فى العراق، رغم المعارضة القوية للحرب التى عبر عنها قادة ودول، والرأى العام العالمى، وذلك بدعوى امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل التى تملكها إسرائيل جهاراً فتكافأ، فى كوريا فتقابل بالتفاوض والصبر، وفق ازدواج فى المعايير.

وعبر عن أسف المنظمة من أن المقرر الخاص بحقوق الإنسان فى العراق لم يكلف نفسه عناء الإشارة لما آلت إليه الأوضاع هناك على الرغم من اجراءه إضافات على تقريره.

وختم قائلاً أن شعوب منطقتنا تتوق – أن كل مناطق العالم– إلى مكافحة الإرهاب وتحقيق السلام والتنمية وتأكيد عالمية حقوق الإنسان، لكن يظل من المؤكد أن السلام لا يتحقق فى وجود الاحتلال والاستيطان غير المشروعين، ولا يتحقق بحشود عسكرية، ولذا فإن المنظمة تطالب :

١ – أن تؤكد لجنتكم الموقرة على حل النزاعات بالطرق السلمية، وهو الأساس الذى تقوم عليه منظمتنا الأممية .

٢ – تأكيد الدعوة إلى نبذ ازدواجية المعايير، فإذا كانت الدعوة المطروحة لنزع أسلحة الدمار الشامل تهدف إلى إزالة التهديدات، فينبغى أن تشمل الجميع وليس طرفاً دون آخر.

٣ – العمل على الوقف الفورى للعدوان على العراق.

٤– تشكيل لجنة للتحقيق فى المذابح التى تعرض لها المدنيين فى العراق.

... ويشارك فى احتفال تكريم الدكتور عبد الحسين شعبان

ألقى الأستاذ"محمد فائق" الأمين العام بالمنظمة كلمة فى احتفال تكريم الدكتور"عبد الحسين شعبان" عضو مجلس أمناء المنظمة ورئيس فرعها فى بريطانيا بمناسبة حصوله على جائزة أفضل ناشط حقوقى خلال العام، والتى يمنحها البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان.

وقد ألقى الأمين العام كلمة أشاد فيها بالدكتور "عبد الحسين شعبان" وأثنى على أدائه الحقوقى والفكرى المتميز وحرصه على الالتصاق بقضايا وطنه فى العراق وأمته العربية.

انتخاب الأستاذ ياسر حسن عضو مجلس أمناء المنظمة عضواً فى مجلس نقابة محامى المحكمة الجنائية الدولية

انعقدت الجمعية العمومية لنقابة محامى المحكمة الجنائية الدولية فى ٢٢ مارس/آذار ٢٠٠٣ والتى شارك فيها ممثلون عن كل دول العالم، وجرت خلالها انتخابات لاختيار مجلس نقابة محامى المحكمة الجنائية الدولية، وقد تم انتخاب الأستاذ ياسر حسن عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى الاجتماع عن المنظمات غير الحكومية العربية عضواً فى المجلس.

كما جرى انتخاب الأستاذ ناصر أمين مدير عام المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة ممثلاً للمحامين فى مصر وكذلك انتخاب اتحاد المحامين العرب عن الاتحادات فى المنطقة العربية.

والمنظمة تهنئ الأستاذ ياسر حسن عضو مجلس أمناء المنظمة، وبثقة الجمعية العمومية وتعتبر هذا الانتخاب ترسيخاً لدور المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى المحافل الحقوقية الدولية والآليات القضائية الحديثة المعنية بحقوق الإنسان من أجل ترسيخ العدالة الجنائية الدولية.

انعقاد الجمعية العمومية الدورية للجمعية البحرينية

عقدت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان فى يوم ٢٧ مارس/آذار ٢٠٠٣ اجتماعاً دورياً للجمعية العمومية أجريت

خلاله الانتخابات وأسفرت عن تشكيل أمانة عامة جديدة، تشمل كل من: الدكتورة سبيكة النجار أمينا عاما، السيد سلمان كمال الدين نائبا للأمين العام وناطقا رسميا للجمعية، الدكتور منذر الخور مسئول العلاقات الدولية ورئيسا للجنة الدراسات والبحوث، السيد على عبد الله فخرو أمينا للسر ورئيسا للجنة الأنشطة والمؤتمرات، السيد عيسي الغائب أمينا ماليا ورئيسا للجنة تنمية الموارد المالية، الأستاذة حصة الخميري رئيسة للجنة الرصد والمتابعة، المحامي محمد جعفر المطوع رئيسا للجنة القانونية.

المنظمة تطالب بلجنة تحقيق دولية فى جرائم الاعتداء على الصحفيين والإعلاميين فى العراق

أدانت المنظمة العدوان الذى قامت به القوات الأمريكية والبريطانية على المراسلين الصحفيين والإعلاميين فى العراق على صلة بأدائهم لمهنتهم، وقصفهم لمكتبى قناة الجزيرة القطرية وقناة أبو ظبى الإماراتية الذى أدى لاستشهاد "طارق أيوب" مراسل الجزيرة وجرح زميل له، وقصف فندق فلسطين المعروف بأنه مقر للصحفيين الأجانب مما أسفر عن مقتل مصورين وجرح خمسة مراسلين آخرين.

ورأت المنظمة أن هذه الحرب بالإضافة إلى أنها غير عادلة وخارج الشرعية فهى ليست حرب نظيفة لكثرة الاعتداءات على المدنيين، ومن بينها الاعتداء على الصحفيين الذى تعتبره المنظمة انتهاكاً للقانون الإنساني.

واعتبرت المنظمة أن استهداف الصحفيين يعرقل أدائهم لرسالتهم فى اعتداء صارخ على حرية الصحافة، مما يتناقض مع الشعار الذى رفعه المعتدين بتوفير الحريات العامة للشعب العراقى.

وطالبت الأمم المتحدة بتشكيل لجنة تحقيق دولية لتحديد المسئولية فى هذا العدوان ومحاكمة المسئولين عن ارتكابه، كما طالبت المجتمع الدولى والصليب الأحمر باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية للصحفيين.

.. واتحاد الصحفيين العرب يدين استهداف الصحفيين

كما أصدر اتحاد الصحفيين العرب بياناً أدان فيه جريمة قصف القوات الأمريكية لفندق فلسطين ومكتبى الجزيرة وأبو ظبى واستهدافها عرقلة عمل الصحفيين والإعلاميين فى تغطية جرائم العدوان على العراق، والذى أوقع الآلاف من الضحايا الأبرياء.

وأشار البيان الى عزم الاتحاد مناقشة هذا التطور الخطير خلال اجتماع الأمانة العامة المزمع فى الرباط، وكذا بالتنسيق مع سكرتارية الاتحاد الدولى للصحفيين.

شارك فى إعداد هذا العدد:

هايدى على ، علاء شلبى ، محمد راضى ، محمد عبد العزيز

محمد محمدين ، محمد نور الدين

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فى الوطن العربى *مقرها الرئيسى بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة.

***

رئيس مجلس الأمناء: أ. جاسم القطامى

نائب الرئيس : د.أحمد صدقى الدجانى

الأمين العام : أ. محمد فائق

المقر الرئيسى : ٩١ شارع المير غنى- مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ج.م.ع

ت : ٤١٨١٣٩٦ – ٤١٨٨٣٧٨

فاكس: ٤١٨٥٣٤٦

بريد إلكتروني :
aohr@link.net

موقع الإنترنت :
www.aohronline.org

الاشتراكات السنوية للعضوية :

الكويت ٢٥ديناراً — الأردن ١٦ ديناراً

مصر ٥٠ جنيهاً — المغرب ١٦٦درهم

تونس ١٦ ديناراً — بقية الأقطار ٥٠ دولاراً أمريكياً

تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك الوطنى المصرى – فرع ثروت حساب جارى ٥٨١٨٣٥

Alwatany Bank of Egypt Sarwat.
Account 581835

أو البنك العربى بسويسرا

Arab Bank (Switzerland)
Account 201738